

تاریخ تحویل به هیئت ۷۲۱۱۰  
تاریخ برگشت ۷۲۹۱۵



بازدید شد  
۱۳۸۲

نخ ۹۱۳۱

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: مصابیح السلام (شرح مفاتیح) اثر...		
مؤلف: آیت الله العظمی...		شماره ثبت کتاب
موضوع		۱۵۵۶۱
شماره قفسه ۹۳۲۱		۱۲۰۴۸

۹۳۲۱

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۹۳۲۱




تاریخ تحویل ۷۲۱۱۰  
تاریخ اقسام ۷۲۹۱۵



بازدید شد  
۱۳۸۲

ن ۹۱۳۱

<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p>	
<p>کتاب: مصابیح السلام (شرح مفاتیح) ر. د. ر. د. مؤلف: آیت الله بزرگوار (محدث بن محمد علی)</p>	<p>شماره ثبت کتاب</p>
<p>موضوع: شماره قفسه ۹۳۲۱</p>	<p>۱۵۵۶۱ ۱۲۰۴۱</p>

۹۳۲۱

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۹۳۲۱



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الاجازة  
٧-٢٧

١- قوله تعالى  
٢- قوله تعالى  
٣- قوله تعالى  
٤- قوله تعالى  
٥- قوله تعالى  
٦- قوله تعالى  
٧- قوله تعالى  
٨- قوله تعالى  
٩- قوله تعالى  
١٠- قوله تعالى  
١١- قوله تعالى  
١٢- قوله تعالى  
١٣- قوله تعالى  
١٤- قوله تعالى  
١٥- قوله تعالى  
١٦- قوله تعالى  
١٧- قوله تعالى  
١٨- قوله تعالى  
١٩- قوله تعالى  
٢٠- قوله تعالى  
٢١- قوله تعالى  
٢٢- قوله تعالى  
٢٣- قوله تعالى  
٢٤- قوله تعالى  
٢٥- قوله تعالى  
٢٦- قوله تعالى  
٢٧- قوله تعالى  
٢٨- قوله تعالى  
٢٩- قوله تعالى  
٣٠- قوله تعالى  
٣١- قوله تعالى  
٣٢- قوله تعالى  
٣٣- قوله تعالى  
٣٤- قوله تعالى  
٣٥- قوله تعالى  
٣٦- قوله تعالى  
٣٧- قوله تعالى  
٣٨- قوله تعالى  
٣٩- قوله تعالى  
٤٠- قوله تعالى  
٤١- قوله تعالى  
٤٢- قوله تعالى  
٤٣- قوله تعالى  
٤٤- قوله تعالى  
٤٥- قوله تعالى  
٤٦- قوله تعالى  
٤٧- قوله تعالى  
٤٨- قوله تعالى  
٤٩- قوله تعالى  
٥٠- قوله تعالى  
٥١- قوله تعالى  
٥٢- قوله تعالى  
٥٣- قوله تعالى  
٥٤- قوله تعالى  
٥٥- قوله تعالى  
٥٦- قوله تعالى  
٥٧- قوله تعالى  
٥٨- قوله تعالى  
٥٩- قوله تعالى  
٦٠- قوله تعالى  
٦١- قوله تعالى  
٦٢- قوله تعالى  
٦٣- قوله تعالى  
٦٤- قوله تعالى  
٦٥- قوله تعالى  
٦٦- قوله تعالى  
٦٧- قوله تعالى  
٦٨- قوله تعالى  
٦٩- قوله تعالى  
٧٠- قوله تعالى  
٧١- قوله تعالى  
٧٢- قوله تعالى  
٧٣- قوله تعالى  
٧٤- قوله تعالى  
٧٥- قوله تعالى  
٧٦- قوله تعالى  
٧٧- قوله تعالى  
٧٨- قوله تعالى  
٧٩- قوله تعالى  
٨٠- قوله تعالى  
٨١- قوله تعالى  
٨٢- قوله تعالى  
٨٣- قوله تعالى  
٨٤- قوله تعالى  
٨٥- قوله تعالى  
٨٦- قوله تعالى  
٨٧- قوله تعالى  
٨٨- قوله تعالى  
٨٩- قوله تعالى  
٩٠- قوله تعالى  
٩١- قوله تعالى  
٩٢- قوله تعالى  
٩٣- قوله تعالى  
٩٤- قوله تعالى  
٩٥- قوله تعالى  
٩٦- قوله تعالى  
٩٧- قوله تعالى  
٩٨- قوله تعالى  
٩٩- قوله تعالى  
١٠٠- قوله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

٩٢٢١  
٨٥٥٤٨

خط



المشهور على انه لا يشبهه به بل كما ان كل واحد من اهل الاجماع من علماءنا في المنهج على ذلك  
 انه قول كبري من العلم ونظامه تذكره ايضا ذلك انظر الى النصوص اقول من النصوص الواردة  
 في الذهب الفضة انه في كل عشرة دينار نصف دينار وفي كل اربعة دنانير نصف دينار وفي كل  
 الخال في الدراهم وكلها اجماع ومعتبرة كثيرة من غير ما عند الكل ذلك النصوص الواردة في كل واحد  
 من النصوص الواردة في اربعة دنانير وفي عشرة او نصفه معلوم ان لفظ الفضة او نصفه حقيقة  
 في واحد من النصوص اقسام وكل نصفه في نصفه وقرب منها الخمسة والعشرون في كل الفضة  
 وقدم الاشارة الى الكل وانه من غير ما عند الكل بل في غير الاربعة ايضا من الجواب بل  
 الواردة في النقصان اسم كما هو ظاهر وسعير ايضا وبديل عليه للاخبار الواردة في  
 ادراك المصدق مثل قول امير المؤمنين ع المصدق لله بعينه فاذا ابتت ماله فلانة حله  
 الابا فانه اكثر له الا ان قال فاصدع المالك صدقني ثم جرد اى الصدق يعني شيا الى  
 انه قال فلانة زال كل شيء ما فيه وفاء الحق انه في ماله الى الحديث ولا يخفى انما يظهر  
 في الشرح وفيها مواضع الدلالة مثل قوله اكثر له وغيره ما لا يخفى الا غير ذلك ما ورد في  
 في شرح قول المصنف واللوخذاء ما يؤكد الدلالة ملاحظة انه يحتاج الى القرينة في الجملة  
 وان من هذا من يتعلق بالذمة وبديل ايضا الاجزاء والكثرة العجيبة والمعتبرة المتضمنة  
 انما هو فرض الفقهاء في اموال الاغنياء ما يكفيهم الحديث نحوه مثل قولهم اخراج في اموال  
 الاغنياء بقدر ما يكفيهم الفقراء وغير ذلك نقلنا الاتفاق المستندون من فقهاءنا و  
 قال الشهيد في البيان في القائل بالتعلق بالذمة انه اذا باع المالك المصنوع بعد الوجوب  
 ببيع بغيره فانما هو المالك لزوم والافلاس يرتفع العيني فيجوز البطلان وتغيير المهر  
 في بعض النصوص هو ما رواه في في الصحيح عن محمد بن ابي نصر عن الصادق ع قال انما امر الله  
 بين الاغنياء والفقراء في اموالهم ليس لهم ان يصرقوا الاغنياء كما هم وما لجملة الاغنياء  
 في قوله الاجزاء والدلالة على التعلق العيني مضافا الى الاجماع وغيره من الادلة المذكورة وناسخ



مجموع  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۵



الذخيرة في الاخبار الواردة في زكوة كل واحد من الاجناس التسعة وعشر في غيرهم في عشر زكوة  
نصف دينار وامثال ما هو ظاهر في دخول الزكوة في بعضها بانها احوال هذه المواضع غير واضحة  
الدلالة على المفسر في بل الاستعمال في السبيل شاع ذابح مثل قولهم في العتي لدينه وكذا اخذوا  
في الكفارات واضعف من ذلك فليكن في حق من الابلا في لعدم امكان العمل على الطريقة الابلا  
بعيد مع ان العمل على التزكية واستثناء بعض خواصها ليس في كل حال بل ان المراد ما يور  
مثلا او قيمة القول لا شك في كون لفظ في حقيقة في كون شرا خلا في شئ حاله مثل الماء في  
الكوز والنجاة في الصدق كما صح به الخوارج لم ينعوضوا للاستعمال في السبيل المتداوله وترى  
له فلا شك في ارادته المجاز بل هو مجازنا در غاية الذرة مثل قوله ان امرأة دخلت النار في  
فلاة سماحي موقوف على خصوص مورد الجماع وغيره فمقتضى ذلك دخول حق الفقراء في اموال  
الافئدة كما فهمت بعضها الما يور ان العمل على الصحيح الطبع السليم ولو عرض ذلك على اهل العرف فليكن  
في انهم لا يفرقون سواء ولا يقيسون اللغة على اللغة والاستعمال على الاستعمال فلا يقولون المراد  
افئدة موضع كذا هو الاباحة لورده في كثرة بل مع نهاية كثرة ورود المقام في الضرر من الامور  
وعدم الخول انه ما في عام الادلة في حق ومع ذلك لا ما في البناء على العلم وكذا في الامور الغائبة في الآ  
مع انما الاجزاء الواردة اليها لا يكاد يفهم الامور الاجزاء والافئدة في مثل الاجزاء والقواعد ومع ذلك لم  
يخرج عن الدلالة وبالجملة لا يجلب حكم في امثال ما ذكره فيهم الدخول في المفسر الحقيقي في المقام لا مانع  
منه يقينا بل يكون مقتضى كثرة سؤركون الاصل والظاهر هو الدخول في مقتضى هو فهم الخول والاجزاء  
المنقول والاجزاء الاخر الصالح والمعتبر المعتبر وعبر عما عرفت ما اشرنا لم نذكر جميعا بل ولا اكثر  
ويزيد على هذا الا انه لا خلاف في ان الاجزاء في الامور لا بد من بل ما في ذلك في فده مسامحة  
الموانع عن السبيل لا لا يكاد يفهم منها نهاية كثرة هذه الاجزاء في الامور المذكورة وواحد منها فليكن  
مع الجمع مع نهاية كثرة الموانع ايضا فانه قلت على وجه عدم امكان العمل في قوامه في حق من  
شاة الابلا بل والافئدة في الاصل والظاهر قلت على وجه ان قولهم في النجاة في الصدق حقيقة

الطريقة

الطريقة عند اهل العربية والنجاة ليست في جنس الصدق بل حاله قبله فلا مانع من ان يكون ان في التمر حق  
الفقر مقورة شرعا في ملك الفقر الذي هو حق من الابلا مع كون حق من الابلا سببا لنفقاته في بهر  
البطالة بل سبب كنهها حق الفقر فلا مانع من كون هذا الحق للفقر مقورة شرعا في الملك المذكور مع ان لا بد  
من كون المراد من ان مقدار ما هو الحال في التبعية والمنفعة في البقرة بنت الحان وهو في الابلا  
لعدم الفرق بينها وبين ان الزكوة لما عرفت من ان كون النصب فيها سببا لنفقاته في التبعية  
وكونه بهر الفاد الاصل بقا الحقيقة في لفظ في ما نقلنا غير البان من طرف العالم بالذمة  
كما هو واضح على اننا نقول هذا الجزء وامثاله ما ورد في الانعام الثلاثة يحتاج الى تاويل على تقدير ان  
قلت على كل في نكرها حونا اسهل في حمل لفظ ان في ما يور ان في حين اوقعت قلت حمل  
ان في على ما ذكره في معنى ولا اقل من رجاءه على حظه فاذا ذكرنا في البان وما نقلنا المستلزم من الاتفاق  
وما نقلنا من الاجزاء الصريحة في الشركة وعدم كون الجميع ملك المالك الاجزاء الكثيرة فانه الكثرة  
ومنها ما ورد في النقيض والعلل في كثرة صفات الاجزاء والافئدة الواردة في جوازها  
القيمة مطلقا مع عدم القول بالفصل مع ان حمل لفظ العتق ونقصه وامثاله ليس بالابل  
الاول ولا مما يور شرعا عرفت بل معنى بلا شبهة وقيل بل ما العائل بهول كما عرفت في حق  
نقله في بعض الاصحاب واجيب بانه لا يخفى انه لو كان العتق في خاصية سببا للمنع  
لكان منع العتق بالذمة او لا ثم اولا لما عرفت كثرة التعلق في وجود الموانع الاخر  
منها في المقام وكونه جزءا من الاجزاء المركبة احدا في القول الثالث مع وجود التفرعات  
المنطق عليها كما عرفت مضافا الى الاجزاء والاشتهار بين الاصحاب غير ما عرفت مع اننا نسمع  
ونقول لعله تحقق في ان العتق في المالك الارفا في بل المتعلق في الاجزاء يكشفنا ذكرناه  
عليه حرة يصدق المالك في دعواه الاجزاء او عدم حلول احوال كما سنذكره في غير ذلك من الاجزاء  
ومنها ما ظهر في امير المؤمنين في بعثه المصدق فانه قال في حجة اخيه فانه لم ياتهم من غير احيائهم فانه  
ثم امض اليهم بكنيته وقار حرقهم فيهم وسلم عليهم ثم قل لهم يا عباد الله لا تسكن اليكم ولا تسكنكم

نصف الفقه في النجاة  
باب في النجاة







القول في مصر فيا نص في الحين وصفه الله عز وجل في كتابه انما الصدقات للفقراء  
والمساكين واما ملين عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمفادعين وفي سبل  
الله وبين السبيل  
بل يطرقوا بها ولا يخفون حالهم في الجحيم حال سائر الاجزاء في جوار اخذ غير الغنيمة في البدل اذ  
مع ان تحقق الاجماع في ضرورة بطرد الامام من امره انما امر فيه ما فيه كون الجحيم حقيق عند  
المتأخر القدر ما قبل والمناجيز من ايقضا لا صحة السند اذ ليس فيها ما يتوقف فيه بل انما  
بانهم وهو ثقة عند طاعة كالتقية في حجة خبره عند طاعة ولم يوجد ادخل القدر ما ولا المتأخرين و  
القيوم في انفقوا على ضرورة انما انفسه حريشا لكونه في قيمه كما هو الجحيم في قيمه على غير ذلك  
لا يجوز ذلك ما فيه ما يدل على حجة خبره في كونه كما حقق في العلم انه قال في البيع بعد ان حكم بوجوب كونه  
العين في كيفية نقلها بالعين جها من احد ما انما بطريق الاستحقاق فالفقير تركت الله انما  
فيتمثل انما كالمعين ويحتمل انما كالتقوى بالنية بالبعد بضعف الشركة بالاجماع على ارادتها من مال  
او هو مرجع التعلق بالذمة وعرض الاجماع على شمس العلم انما لا يجوز ما فيه من المذاهب والفتنة  
فانما ادلة القائلين بالتعلق بالعين دعوىهم في غاية الظهور في الشركة بل لا يحتمل فيه ما وقع عليه بالاجماع  
على جوار الاطوار الغير في العلم لما عرفت من انهم اجابوا بالارفاق وعرفت انما الارفاق بالاشبه وان  
الارفاق غير منحصر بل اكثر غاية كما عرفت منها جوار اخطا ببقية فانه كغيره من الارفاق غير القائل بالتعلق  
بالذمة ايضا فانه قال بغير الغرض المذكور في الاحكام المتواترة الدالة على وجوب الزكوة في الاجماع  
المتقدم في الذمة في مقابل القائل بالتعلق بالعين فاجاب هو الجواب القائل بالتعلق بالعين  
مع ان خواص التعلق بالذمة على تقدير التسليم قليلة في جند من اهل التعلق بالعين مع ان الاطلاق  
مع اكثر فتاة كغير القائل بالذمة انما لم يود البايع المالك للزكوة ياخذ الفقير عين النصب  
في المشتري في هذا الزيد في الاستثاق الرهن وفي ما لا قدر التحقيق ويصدق في قدر المستند  
في مذهب الاجماع ولا جوار بعدا لانه والاعلام ذكره في اختلاف العلماء اه تقل هذا  
يوجب طلا طاب لئلا يمتنع من اراد الاطلاع فطلة عظمة الذخيرة او غيره والاظهر ما اخبره المصنف في كونه  
المسكني او حلالا لما ذكره وغيره ايقضا منه ما رواه علي بن ابراهيم في تغييره بحيث جعل الفقير الار  
لا يسئل بحسب الجاهل لئلا يمتنع من الشك في كونه ايقضا من الابنة ايقضا من انما الفقير هو الجاهل وجعل

المسكني

واختلف العلماء في الفقير والمسكين هل هما متبايران ام مترادفان وعلى النفاي  
ايهما اسوأ حالا ولا يصح ان المسكين اسوأ حالا للصحح الفقير الذي لا يسئل  
والمسكين الذي هو جاهد سائل وفيه خلاف ولا بد انهما فيهم ثم لا يوزن الفقير في حجة  
المسكين اصل المذلة واعلم ان طاعة من الاصحاب منهم الشيخ وابن اديس في العلانية جرحا بانهم في حجة  
والمسكين من ذكر واحد ما دخل فيه الاخر والشهادة في حجة الخلاف النبيلة الاول منع كون ذلك  
على سبيل الحقيقة وعلى الاول لا يمتنع في حجة الله في حجة النبيلة قبل مثل الذرة وفيه خبر العدة  
بقصد التاخر واذا اصطلاحه فطرد وكيف لا تخر في المقام كما لا يخفى وفاقا لمبطل نقل  
عنه انما قال الفقير الذي يحرم معه اخذ الصدقة انما يكون قادرا على كفايته وكفايته من بلزومه كفايته  
على الدوام فان كان مكنتها بضعه وحنقه تزد عليه كفايته وكفايته من بلزومه نفقة حرم  
عليه وان كانت لا تزد عليه حلت ذلك كذلك حكم الفقير وان كان غير اهل الصناعات  
انما يكون معه بضعه تزد عليه قد كفايته وانما نفقت في ذلك حلت له الصدقة ويختلف  
سبب جرحه ان كان الفقير بزاز او حواري يحتاج الى بضعه قدر ما ينفق في احواله الفاديات نقص  
عن ذلك حلة اخذ الصدقة بما عدا انفق والذرة او اصبحت اهل الصناعات والجمع على  
صاحب الحسني وذلك في قدر حاجته لا ما يتقشع ولم يرووا اكثر من ذلك في اصحابنا فقال  
انما ملك بضا يوجب عليه فيه الزكوة كان غنيا ويحكم عليه الصدقة وذلك في حجة حقيقته انما  
اقول لم يظهر بعد كون قولنا الدوام قيد القول قادرا سماع كونه بعيدا من وجوه الاول ان قوله بلزومه  
اقرضه في الذمة لا يتعين كيفية هو بعد معلوم انما مراده منه في كيفية نفقة تزد ما معلوم انما يتبع  
وانما ما دام عدم الكفاية او مطلقا لا في حجة بضعه في بعض الاوقات مثل المشتري في اجارة  
وغيره ما اكثر ولعلنا نعلمه بريد الاشارة لما مرده منهم من الغييل بقوله ذلك انهم جبال لا يروون  
بانهم القدرة على ثمنه تمولد ومثله في حجة انهم بعد ذلك تركه كذا مطلقا مع كثرة الذكر حيث قال  
مكتنفا بضعه وقال صفة تزد عليه وقال وانما كانت لا تزد عليه حلت لكما جميع ما ذكره  
في رواية الاصل او لو يقول كل لومة واحدة ساء مقام نفق ذلك ساء قوله قدر حاجته لا  
ما يتقشع ما اذا وجهه في ذلك الدوام هنا اصلا والذمة انما قوله في بائنة خالصة عن القيد  
راسا وانما كان المقام يقتصر ذلك لئلا يمتنع لو كان مراده في المقام والرائع ان الفقير لم يغنمه كونه قيدا

المسكين من ذكر واحد ما دخل فيه الاخر والشهادة في حجة الخلاف النبيلة الاول منع كون ذلك على سبيل الحقيقة وعلى الاول لا يمتنع في حجة الله في حجة النبيلة قبل مثل الذرة وفيه خبر العدة بقصد التاخر واذا اصطلاحه فطرد وكيف لا تخر في المقام كما لا يخفى وفاقا لمبطل نقل عنه انما قال الفقير الذي يحرم معه اخذ الصدقة انما يكون قادرا على كفايته وكفايته من بلزومه كفايته على الدوام فان كان مكنتها بضعه وحنقه تزد عليه كفايته وكفايته من بلزومه نفقة حرم عليه وان كانت لا تزد عليه حلت ذلك كذلك حكم الفقير وان كان غير اهل الصناعات انما يكون معه بضعه تزد عليه قد كفايته وانما نفقت في ذلك حلت له الصدقة ويختلف سبب جرحه ان كان الفقير بزاز او حواري يحتاج الى بضعه قدر ما ينفق في احواله الفاديات نقص عن ذلك حلة اخذ الصدقة بما عدا انفق والذرة او اصبحت اهل الصناعات والجمع على صاحب الحسني وذلك في قدر حاجته لا ما يتقشع ولم يرووا اكثر من ذلك في اصحابنا فقال انما ملك بضا يوجب عليه فيه الزكوة كان غنيا ويحكم عليه الصدقة وذلك في حجة حقيقته انما اقول لم يظهر بعد كون قولنا الدوام قيد القول قادرا سماع كونه بعيدا من وجوه الاول ان قوله بلزومه اقرضه في الذمة لا يتعين كيفية هو بعد معلوم انما مراده منه في كيفية نفقة تزد ما معلوم انما يتبع وانما ما دام عدم الكفاية او مطلقا لا في حجة بضعه في بعض الاوقات مثل المشتري في اجارة وغيره ما اكثر ولعلنا نعلمه بريد الاشارة لما مرده منهم من الغييل بقوله ذلك انهم جبال لا يروون بانهم القدرة على ثمنه تمولد ومثله في حجة انهم بعد ذلك تركه كذا مطلقا مع كثرة الذكر حيث قال مكتنفا بضعه وقال صفة تزد عليه وقال وانما كانت لا تزد عليه حلت لكما جميع ما ذكره في رواية الاصل او لو يقول كل لومة واحدة ساء مقام نفق ذلك ساء قوله قدر حاجته لا ما يتقشع ما اذا وجهه في ذلك الدوام هنا اصلا والذمة انما قوله في بائنة خالصة عن القيد راسا وانما كان المقام يقتصر ذلك لئلا يمتنع لو كان مراده في المقام والرائع ان الفقير لم يغنمه كونه قيدا











صحيح او كما يصحح بابرهم والوجه في تركه في ثقتي وثقت كما حقق في محله سائر الراوي  
 وبان السند ثقات جلة جارة للضعف وهذا الصحيح عند المشهور واستدلوا به في بعض من الخلاف  
 فيه ما فيه القول بان ما في العمل يورثهم وفي هذا الصحيح عيب في بعض نسخ كتابه لم يذكر المحدثين  
 وبعد نقل المذهبين قال ولا نص لها اهـ وكيف كان يقول هذا الخبر مع صحة منجز بالشبهة الزكاة  
 تكون اجابا لو لم نقل بالاجماع مضاف الى جواز اخر كونه كما عرفت بل عرفت انه لا يحصى  
 غير اعتبار السنة واما الدلالة فقوله لا ان يكون الا قوله ياخذها في غاية الوضوح فانه  
 جواز اخذ الزكاة مشروط باذنه وهو عاقل وعقله في تلك المنة السنة صريحا ومعلوم ان الشرط  
 عدم عدم شرط مفهوم الزكاة فلهذا لم يصرحوا بالشروط او ان يكون الجواز في الزكاة وسنوف  
 لم ينال في جميع المصنفين كالمسند وهو قال في المسائل الشرعية من حيثها ان تصدقة تحترق على من يستغنى  
 عنها ومن ملكه حتى درهما او دونها وهو قادر على الكفاية لانه ليس يضطر اليها ثم نقل عن ابن حنبل  
 فيه لم يعلم انه اذ اعتبر الاضطرار والى جهة لا عدم دوام القدرة على الكفاية وقال انه قد بينا  
 خروج ما خرج بالاجماع بل البصر ويقع البصر على الخبز لا على ما لا يرضى وما يشهد بكونه اول هذا  
 الصحيح واخوه اذ قوله ياخذ الزكاة صاحب السبعا اذ لم يجز في ظاهره المراد السبعا التي  
 يكتسب بغيره قوله اذ لم يجز فيه مضاف الى قوله في اخر الخبر ولا تخل او ملاحظ احاد الاخر  
 وبقرينة فهم الراوي وتقريره فانه قال ان صاحب السبعا يجب عليه الزكاة بمكنته لما ذكره من انه  
 لا يملك اصلا يجوز ان يكون زكوة تصدقها على عاقل نعم ان كان له الحرفة والكتبة عنده هذه  
 السبعا او اقل واكثر بحيث يكون نصا يجب عليه الزكاة اذا بقى في ملكه حولا لا هذا لا يحل له الزكاة  
 مطلقا لا بغيره بان ما اخذ هو ولا بان يكون زكوة تصدق على عاقل ولذا قال في الدلائل لا يحل له بقوا  
 الاطلاق في مقابل الاول وهو قوله فلما اخذها ارضى بعد قوله كونه صدقة او الى اصل انه يجب جعل  
 صاحب السبعا على تلك اقسام قسمها ودر ثمنه سنة بحيث اذا اعتد في نفقه وكنته وبان  
 ثمنه عليها لم تنف سنة فلما يحل عليه اخذ الزكاة الا ان يحل جعل زكاة نفقه مطلقا كما اقرته

الوجه في تركه في ثقتي وثقت

ما خارج بان زكوة صدقة  
 على عاقل فلما اخذها فصح  
 ما في الخبر لا يجزى فيه  
 السبعا يجب عليه الزكاة  
 لانه ما كان له نفقة الا ان  
 يجب عليه الزكاة عزم

الكل لو لم نقل بالاجماع مضاف الى ما عرفت من الدلالة والشواهد لكثرة المعينة له وقسمهم فيها  
 او غيرها وبقية من في ملكها سنة وهو مستغن عنها في التوزيع فعمل هذا القسم من جملة الاعتناء الذين  
 لا يحل لهم اخذ الزكاة مطلقا وقسم مثل الثاني البقا سنة كلها او بعضها الذي فيه الزكاة  
 فهذا اية من حيث ملكه مونة السنة لا يحل له اخذها كما قاله الفقهاء لا كما قاله المعصم ان شرط دوم  
 القدرة على كفاية المونة فهو بطل مذهب هذا وان حرم على نفسه اخذ الزكاة الا ان يحل جعل زكاة  
 نفقه صدقة على عاقل وورد في عروا واحد من الاخبار ان من وجب عليه الزكاة في مال يعرف مدة الزكاة  
 في عاقل توسع عليه مثل الادام وما يصلح لهم من الطعام وغير ذلك منها ردا له لا يصح ان يقع وان  
 في الكفر مونة يجوز ان ياخذ الزكاة ويوسع عليه حرفة بما يجمع ليجمعها وفي رواية لا يجوز غير العلم  
 قال لا تظن احد من يعمل وقال اذا كان له الدخل حسنة وكان عليه كفاية قال ليس عليه زكاة في نفقه  
 على عاقل يزداد في نفقه كسوتهم وفي طعام لم يكونوا يطعمون الا ان قال الزكاة يحل  
 لصاحب المال والخدام ومن لم يحسب ادرهم بعد ان يكون له عيال ويجعل زكاة نفقة في نفقة  
 عياله توسع عليهم الا غير ذلك من الاجزاء ولم يقع اجماع على بطلان بل ظاهر ان قضاء لولم  
 نقل ما في خبر جواز سبعا او قلنا باسحاب ان لا يعطى القلم للعلماء وفيه التباس  
 لكونه عدم الاعطاء لهم اجماعا عليه موجبا بحصول ذلك الفقر والساعة الى امانته وهو  
 غير لا يرضى به وهو وصيرته شركا للفقراء كما يظهر من اخبار كثيرة في انهم لم ينفقوا ثلثه على  
 ملكه ما خذ انتم من الزكاة ومع ذلك يصير اجماعا على الفقراء لو لم يجوز لوجود مثل هذا الترتيب لهم  
 والظاهر هذا منه نص في ما تفاق جميع ما ذكره من الفقهاء وغيرهم على ذلك كانهما عليه  
 والمتا فخرج صرح وان ذلك سبعا اكثر من الذين اشراهم المص ومن العاقل ان نقل عن خضر  
 المبسوط القول بكونه من اهل القدرة على الكفاية ثم نقل عن اكثر المتأخرين اعتبار تلك مونة  
 السنة ونقل عن القائل ملك النصب والكل تفقوا على انه قول الخلاف ونقل انهم  
 اوردوا ايضا ولم ينقل في بانه الفقهاء المتقدمين والمتأخرين في انهم في انهم

سائر الفقهاء



ما يقولون من انهم جازوا في المقام بلا شبهة والى صحتها عدم كفاية المؤنة وصرح غيرهم بكونه  
المؤنة مؤنة السنة وادعوا الاجماع عليه مضافا الى ما عرفت مما ذكرنا سابقا ومع ذلك لم يشتر الى  
جبهته بغير ما في المصنوع ولم يذكر له دليلا اصلا مع انه نقل للمنفعة ولما لا يفي بل قال لاكثر  
المتأخرين انه يؤيدهم ما في الحقيقة والعلل مع انه عرفت عدم لقهرها سيما في العلة الثانية كثره  
وروده في الكتب الاربعه ومع ذلك لم يشتر لنفسه مؤيدا ايضا مع كون الالة خصاله وكلها الاخبار  
المتواترة في مستحق الزكوة والعلل بوجوب الزكوة حل ما بينها والاخبار الواردة في المكاتب  
اعرف بكونها ما لا خلاف فيها مضافا الى عدم الدلالة على الاشتراط والمصر صلا كما بينها فانهم  
قلت لعل مراده عدم الخلاف في استئنا الدار والمقام وما سواها في المخرج فيكون الاجابة في ذكر الالة  
على محتاروه بطلانها عند اكثر المتأخرين قلت هذا الاحتمال ظهر الا انهم قد استخرجوا كونه صريح  
لتحريم اكثر المتأخرين يفتونهم بعضها منها في المقام اقسام مؤنة المستحق للزكوة للمقهور ومنه  
اشارة الى ما نال احد فيها بل كلياتهم مع صراحتها ظاهرة في كونها محل الوفاق بل وصرح بذلك في قوله  
مثل السيد قد عرفت كلامه في الانتصا في صرح بالاجماع المذكور فلا خلاف كلامه وكلام  
في القدماء والمؤخرين والغاية اشتها ركبهم في نهاية صراحتهم ما ذكره فيها لم يطول الكلام في ذكر  
ما صرحوا به في خبر ذكر الفروع الاليتة ما بينا ذلك ما جعل صوته فلا خلاف في استئنا  
مثل الدار والدار بالم يتوصل الى اصلا وربما تقرر الاستئنا خصوص الدار والمقام ليس الا كما حصل في  
النافع فانهم ما ذكره في تعريف الفروع مثل امثال الدار وتحقق الاجماع على استئنا كما ذكره  
بعض الفقهاء فيتحقق الاجماع في المقام وثبوت اوله في اول مراتب خبر بل ابن التير باخر اثر ما حكم  
مضافا الى ما عرفت من عدم دلالة هذه الاجابة على صحة محتاروه اصلا بل ووضوح دلالتها على بطلانها  
كثيرا بل حيقعة ومضافا الى ما عرفت من انهم المذكور في كلام الشيخ واما في مطلق لفظ المؤنة فمنهم  
التيقية لادوام السنة وقد عرفت ان مرادهم منه مؤنة السنة ولذا ادعوا الاجماع على ذلك وقد عرفت  
التحقق في ذلك وانهم لا يرون في ذلك بل قالوا لم يسلم المصداق لك كما في المقام ما ذكره لا

على ما عرفت

فيلو

فيكون لازم على المصنف اختيار المطلق لا المقيد بخصوص الدوام الذي لا دليل له ولا مؤنة كذا في  
التحقيق والى العالم ثم اعلم ان الظاهر المبسوط ان ما في الخلاف ليس منه بل من غير  
وصرح بذلك في ادريس وهو اعرف به وليس عند الخلاف وكيف كان هو مذهب السيد  
في اخبارنا بطلانها وشرع قائل بذلك الاخبار بلا شبهة في جميع كتب غير الخلاف في قوله ايضا  
معرفة في العلة امثال هذا الاخبار في قوله ايضا يؤيد ان ادريس لم ينسب الى غيره مع انه  
صرح في المبسوط بما صرح وكيف كان بلا شبهة في فواستدل بقوله المعاذ اعلم ان الصدقة عليه  
تؤخذ من خصالهم لا فقرهم السند والدلالة كما ترى وانما يجب عليه فيها فلا يجوز له ان يفتي  
للتأخرين بها وفيه من التسليم المذكور ليس بيننا ولا بيننا ولا لاصلا وظهر من الاخبار ما به رفع  
التسليم المستبعد على ما نقول في قوله ايضا في المراءى في نفي الزكوة ولا تؤيد منه  
فلم يثبت ثبوتها وبعد صراحتهم فلا بد منه ذلك الفقهاء ولا يكونوا الكمال في نصب كلامهم في ذلك فيكون  
فيما لا ان يكون مراده انه طول كقولهم في النصب الذي عند قوله على ما لعله لم يجب  
وبلزم من ذلك ان يكون طول كقولهم في النصب الذي لم يزل في الزكوة في القول ولم يفت  
في النصب صلا لا استغناء عنه وكيف يتعش قيادة الا انهم اوردوا صورة خلاف العادة  
بان يحصل اليها سبيل التدرج مؤنة سنة كبر على هذا الوجه لا استدلاله فانما يشبه محتاج الى  
في القول اخذ الزكوة منه لغناه ليس الى عند حلول القول عنده يصير غير محتاج الا ان  
يكون مراده كتحقق الفصول القول مع ما لعله النصب ولعل المراد وانما في النصب في  
في خصوص شرائط ما لعله النصب كما قاله الشيخ في المبسوط وكذا في الفقهاء في كلامهم في  
قالبه في ظهور في انهم طعنهم عليه في خصوص شرائط المذكور مضافا الى انهم اذ في غيره  
جعلوا امثاله المعرفة الفقه والفقر مع وما عتقنا بلا شبهة وليس لكافة مؤنة السنة كما  
عرفت بل طارئة في مدارك فقهاء ذلك مثل فقهاءنا في قوله ما ذكره في المقام ايضا في ما في المبسوط  
عن فقهاء الفقهاء لان خلاف ذلك كما عرفت في خبر فروع الاول عرفت انهم القادر على

وسبب قسم فقهاء يقولون  
لم يكتف به الزكوة



قال

1939

[illegible]



المقام الاول لا يعمل غاية الله لا يستغفر الله في الدنيا وورود في السموات قال في رسالنا اعطينا في السموات  
لجميع طوائف الخلق المذكورة في الحكاية المشهورة وهو ايضا في الجحيم ما لا ينظر الا حينا فلا بد ان يكون له  
ما ذكرناه (خبر في المقام البتة وليس يعلم) والمنفصل الاول يحصل القدر المذكور في عنوانه في التقليد  
نوقف له انه بحسب العادة على ترك التكليف هو المثل به بل ربما توقف عليه اما رتبة الاجتهاد فلا  
يحصل الا بتدريج وتوقف منه في فائز العلم نور يقذف في جوفه من سائر هذا العلم الذي هو  
نبأته الرسول والامة ثم فما يحصل قبل البلوغ او بعد من كونه عالما في غير مثل في الحقيقة في غيره  
وربما يحصل مع الكسب انفق المشيئة كما وكوه من صرحوا بانها حال الكسب حصل او لم يحصل في الآلات  
ولا استبعد توقف على ترك الكسب مطاوعة الجملة ما نسبت الى التقاطع في العطف والجد والمه  
وقلة العيال وكثرة الاثام لما كان في هذه المرتبة مرتبة الحجج فلا يناسبها الاعية بالاكل من كرم  
وترك التوكل قائم قال في توكيل على الله فهو حسبه في الجحيم كل عليه لم يرد شئ الا الله  
وقطع الرجا والطع من غيره يفتيح الله له بابا وان كان من خلقه وكشفه لا لاره ثم حيث امر  
بالاجال في الطلب هذا النوع الطلب يمنع امره وراسا من بلوغ الاجتهاد بل بويده وبنيته  
كما هو المثل في ذلك ايضا ان من باقنا التزكوة وكذا لا يكاد يعلم عرجا لانه قد حصل  
الجماعة من الرسل كانوا مع اعتقادهم انه سول الله صلى الله عليه وآله في الصدقات اذا اعطوا جوا  
ولا يستخطون فانها في غير رسول الله يحصل منه نفرة القلب الى الله والتمسح في ذلك ما يستغيب  
بل ويستمعهم بما يعمل في متوقع منه الاعانة والاعطاء وان كان خالما وقال تعالى ولا تزكوا  
الذين ظلموا منكم الذين اوفاسق وورود في السور كس العاق ما ورد في قوله حاله المتنا  
يعلم المذموم في الاجابة في العصبية وورود في تعصب خلق بقة الابناء من عقده وربما يقع  
البراء الذي هو انكر الله او الغضب الذي يفعله لا يات من وورود في طبعه ان يخرج عن الامانة وورود في  
الوجهين والقبول ما ورد وكذا في سوا الطعن كذا في التهمة وكذا في العفة كذا في ترك النجاسة  
وكذا في الحسد كذا في الكبر والرياء كذا في الكبر والرياء كذا في الكبر والرياء كذا في الكبر والرياء

تلبس

نبأته

وربما وقع

والله اعلم بالصواب

ومعه كيف ينزل من قبله النبوة العظيمة التي من قبله انبياء بني اسرائيل الذين انزل الله فيهم  
في الطلب ما يرون من الآفاق مع ذلك ما لا يرون من باطن منهم وحصل البرية السنية  
من لا يتغير من الخلق والحرف منهم من لا يتغير من المعاني والبيئات ومنهم من لا يتغير من  
المنطق ومنهم من لا يتغير من الكلام والحكمة بل بما يحيل اليهم الشيطان من انهم والعدو  
هو هذا العلم لا الفقه فانه منصب القادرين على غير الفهم ولذا ربما يقولون الحق مع  
الاجار سني ومع ذلك ليس تعلمهم الا تقليد الفقهاء مثل تقليد شرح المقامات  
يقولون الانباء منهم وانهم كانوا منهم ربما كان سقا والذين تروى الفقهاء لا يرضون بعمل  
ونهم وبناهم ويقولون العاصرون انهم هم اول مراتب شرا لانهم يمشون على الطريقة  
المطلوبة منه خلاف هؤلاء فانهم لا يقلدون ولا يجتهدون ومع هذا كثيرا ما يخرجون  
مع ذلك يرونهم انهم لا يجوزون تقليد الميت يقولون ما قالوا في الحديث ويردون  
الاجار بين يديهم من تقليد يقولون هم ايضا خالطوا ويردون ان المجتهدين يوجدون  
شرايط الاجتهاد وما يبا لغرض غاية المسألة ويجوزون ويندرون فيقولون كل عطف  
يقولون ما ليس له دليل ومع ذلك ليس علمهم لا تقوم لهم المحض بالتحقوه انه في  
المسألة كذا لا يتفطنون ان هذه الفتاوى حصلت لهم بمحض الاصول والقواعد التي  
جعلوا من شرائط الاجتهاد وحصلت على الايات والاجار بانفسهم تلك الشرايط فلا  
تحتسبوا انهم لم يكن هذا الفقه يقينا ولذا لا يلا خطونه في نقل الاحاديث فانهم يفتقروا عليها  
دون حاجة الى كتبهم الفقهية ويعترف بجهلهم او كظمهم بانما مقلدون للفقهاء وربما يقولون انهم  
علم الكلام يعرف اصول الدين والفقه فروعها واصولهم واول ما يتفقون عارفين  
فهم كلام ابن سينا والفارابي ونحوهما ولا يهتمون بشي من كلام الله بحججه وربما يعتقدون  
بانهم يجعلوه منطقا على ما قاله الحكماء ونحوهم والمصنف من عصبية لذار ما يقولون اصول  
الفقه ولا يتفقدون وربما يقولون الفقه والحديث اسم كثر في الخلق والذين لا يصحون







متفاوتة جدا عما تفرقت في الفقه وعدمها والذات وما يلق بالمال وما لا يلق وما  
يقاد وما لا يقاد وما يضر لنفسه ونفس غيره ذلك بل لعل المدار في المثال ولكن العرف  
على الظواهر لها بغير البقي من الجهات التي عرفت ويجوز ما قاله المولى بعد ان لا يقدر  
في الاية الا ما خلق او ظهر فكيف يمكن مشكلا لما ذكرتم الا انتم مع كونكم في اولى الغرم  
اختارتم قومه سبعين رجلا لم تمل كونهم كفا رابع انه قد منع اهل المعصية بالحد وورد  
في الاخبار ترحم من لا يسئل على شئ وورد في ذم السؤال الا بالظاهر بالفقراء وورد في ذم  
المنع غاية الشدة مع دهور الحاجة والاخر في ذلك متواترة وهذا كيف يمكن ان يكون جميع مع الا  
فضلا غير تحصيل البقي فهاهنا ما في الاخبار من فعل لا يتم انهم يجوز الدعوى كما لو تعد قومه  
مثلا ما في الصحيح عن عامر بن ضاد قال جاء رجل الى ابي عبد الله فقال له قمض الاميرة فقال له  
الاميرة تترك فقال لا والله فقال لا والله فقال لا والله فقال لا والله فقال لا والله فقال لا والله  
فقال له فانت من جعل الله له حق في امواله الحديث وانما لم يتركها ما فعل من الحسيني منها  
ما فعل من الرضا من الاخر ذلك في باطنه من الاخبار التي في السبعة ورواها لا يتم انهم كانوا كذا  
ذكره حالها اذا دعي الفقهاء في الظاهر من عقيدته بغير معنى والظاهر عدم الخلاف في ذلك بعضه  
استصحاب حال عدم الذم في حجة في محله لو يده كون الظاهر معناه الاصل اذا كان  
الظاهر حال السلم ورواها لا يتيسر اثباته فلا حظ وسيجوز في مشكلا انه اذا ظهر كونه غنيا ما لا يفعل  
ما ينبغي ان يلاحظ البته والاحوط هو كسما يلاحظه فاستدركه قوله ولو ظهر انما  
المال اه اقول في ثلثة اقوال الاول عدم القول بالا بالبيئة بسبب المسو والى ان كيف سبب  
انتم الى الشئ والى القول مطلقا وهو محتمل الفاضل في ذمها لانها سلم او امر  
وليس في مقابلته فيقبل كما هو الظاهر من الفقهاء والظاهر من الاخبار كما لا يخفى على المطلع  
مع انه الموضع لها خلاف الاصل كما لا يخفى من ان المواقف للاصل مما لا يصلح فلا حجة فيه الا مع عدم  
المسلم مع انه لا يتيسر الا بغيره بل من جهة حرج او حرج في غيرهما فاما ما ذكرناه فيكم

لديه

الاجابة

لكم لا يخاطبنا الكتاب بطلب البينة انما كانه والا فليعلم ولو ظهره اقول لو ظهر عدمه ارتفعت  
مع الكفنة مع بقا العين وبما يسل في المنع مع الاستحسان والا فليعلمه واما غير الشيا فانما القدر على  
البينة يوم الاختلاف والشفة واعطى القيم احتمالات قواها الاخر كونه حاصلا او اذ علم كونه زكوة  
سواء علم كونه حراما حليما لا على المشهور والمعرف من عدم صدوقه الجاهل بالحق واما اذا لم يعلم  
فاختلف الاحكام فيه بغير التحقيق في المعنى القطع بعدم جواز الارتجاع وفي المتن انه ليس له  
الرجوع لان ذلك غير محتمل للموجب والبطون وفي المتن كونه جواز الارتجاع لشفة الدفء لانه لا يجرى  
بنته واستجوده بعض المتأخرين بشرط بقا البينة اقول لا يمكن جواز الرجوع مع بقا البينة  
وكونه لا يجرى بغير الرجوع في البينة له اما مع الشدة فلا شك على هذا العرض بظاهره  
الا ان يكون منها اما رأت خطا به في كونها صدقة ظهر على الاخذ ومع ذلك اخذ فصرفه اخلا  
في العالم واذا دعي المالك في انظر له انه صدقة وانكر الاخذ فالقول قوله مع البينة واما  
اذا بقى البينة والاخذ غير الجوز الرجوع في البينة لم يفتتح له البطلان لقيام مقامه واما  
اذا لم يكن الارتجاع فاذا كان الدافع هو الامام او نائبه فقد انقضت الاستحسان بين العلوي والمجرب  
عن المالك لانه حرج عن العهدة بالدفع الى الامام او نائبه والدافع حرج عن العهدة بالدفع  
الى من يظهر منه الفقر واليما لا معاودة مكلف جديد من غير اصل اما اذا كان الدافع هو المالك  
فاختلف الاحكام فيه بغير حاشية منهم الشئ في البسوط عدم الضمان وفي المصداق الصلاح الضمان  
وفي المعنى والمنه سقط الضمان مع الاجتهاد وثبوته مع عدم حجة الاولين انه وفيه الزم  
ظاهر الفقر وضمانه وما فضل الاشكال لانه لو لم يظهر الخلاف لكان متمثلا البته فيقبل الظاهر  
تمثل البته وكذا بعده للاصل دفع حجة واجبة على الاعادة ورواها في الحجة الروايات في الاشياء  
وبعضها ما لا يخبر المتواترة بعد الالية في كونها حق الفقر وانها شرعت له خاصة فظهر عدم حصول  
الموالة المستحق وانه وصل الى حجة كالدفع وحجة الوجوبين هو ما ذكرناه مضافا الى صحيحين  
لا يخبر الحسن بن عمار في النظم عن ذكره عن الصادق في رجل يعطي زكوة رجلا ومحمدا











[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

2

سهم الرقاب وفي الدرر من فيه ما ولا ان لو اشترى سهم الرقاب لم يطرد الحكم او مال لا  
مال غيره فخره الامام والطاهر انه ليس كذلك ليس فيما اصلا لان الشراء اشترا من مال الفقراء  
فلا يلزم البطلان فيه ما عدا ذلك سيجزى ان لم يسلم الى الفقراء حقيقيين كونه لهم ما لهم من الرقاب  
بل يستفاد منها من غير ما يلزم الاجابة الواردة في حلية الزكوة وغيرها انما اصل في الزكوة كونها  
الفقراء ولذا جعل المال لهم في الاجابة لكثرة غايته لكثرة المعول بها والاصحاب فقروا  
بعضهم من غير تيقن وتحقيق واما غيرهم فقل العالمين عليهم انما استحقوا للعلل للفقراء  
واما انما بسبيل فهو غير انما لا اخذوا المكاتبين فهم مطلقون هم من جهة العلاقة الخاصة لهم  
ومن الاحتياج الاخصوص العتيق وذلك لرفعة فعلهم لذلك تقواهم وصادقهم في ذلك الحال  
في سبيل الله والمصلحة انما يستفاد من هذا الجزاء من الاجابة ان لا يحصر الحق فيهم يجب  
الحقيقة والاصالة وغيرهم نابعون لهم بهذا القدر يكفي لما ذكرها واخر الاصحاب لان كل من  
يرجع الى اصله فاقبل جداما ذكرنا فظهر انهم في ما قبل من ان لعل في الجزالة هي لزوم التقسيط  
او مضاعفا ما عرفت يلزم ما ذكرنا كونهم اربعة مقتطعين ارباب السهام الثانية فهو دليل على  
عدم لزوم التقسيط بل عدم اعتبار ما ينداء في الذخيرة انما للاصحاب بها خلافا في موضع  
الاول في جواز الاعتناق وفي الزكوة مطلقا من غير اعتبار القيد في اربعين وشركه الاشياء  
تقبل بالمتن وهو ظاهر كثر منهم وقيل بان يجوز وهو قول الفقهاء وقوله في الشرح ونقله في  
المفيد ابن ادریس هو اقرب للثاني وما رواه في كتاب العلل في ارباب بن الحرة الصريح انما  
للحقوق من مالوك يعرف بهذا الامر انشتر من الزكوة واعتقد قال انشتر واعتقد قلت فانما  
هو مات وتركه لا لانقل ميراثه لان الزكوة لانما اشترى سهمهم قال في الحديث اخر ما لهم  
ما رواه الكليني في باب نادى عليا ما محمد بن ابي بصير في الصحيح في انه انما انما بعض صحابي بن عبد ربه  
اشترى اربعة من الزكوة ما قال قال اشترى خيرة الزكوة لاني اسبغتم قال ولا تبا في بين يدي  
الخيرين وبغير رواية صبيد بن زرارقة لانما انقصت اما هو في كلامه انما انما لا ينقص بعض

و جعلهم من  
معكم منكم  
والله اعلم  
بما تعملون

سخن زلم انصاف و تحقیق







فالغارم وظاهره الغارم لمصلحة نفسه ونفسه خيرة صبارتهم وادعاهم وانما اتم قال الم اعرف  
 على ذلك انما الغارم في الغارم لمصلحة نفسه لسلاواضها انما اقول قد عرفت منها لاجل ان الزكاة حق  
 الفقراء وراي الاغنيا مثل قوام لا يجل الزكاة لغزو النكرة في سياق النسخ بقيد العموم بقولهم انما يصل  
 من كل الف سنة خمسة وعشرين فقرا وعلى ذلك جعل الزكاة وانه لم يجعله كالفقراء بل يعينونهم  
 وانهم انما او توافر من حقوقهم لا غير ذلك ما هو ظاهر فاذا كان الغارم مع كونهم الف الاغنية وعشرين  
 وكونهم ايضا عليهم ان يعطوا الفقراء اضعافا مضاعفة يستدبر باخذ الحق المتاحين  
 ياخذون في كفاية باسهم الغارم ان يعطوا من حقهم في كفاية الفقراء في كفاية الفقراء  
 اصالة عدم الغارم تارة بحدود الفقر باي الاصل صحة دعوتهم وانما ذلك في الظاهر فاذا لم يظهر الحق  
 فلا يشبه في حقهم هو المكين فاذا ظهر الخطا اذ لم يمكنه الارتجاع فكذلك تارة ياخذون جميع ما في  
 عليه من الزكاة اذا كانوا استلوا قاه وقها بالقدرة كان وصدق المستغنى الغنية او راس مالها  
 الذي يكون في غاية الكثرة ياخذون جميع ما ذكرنا من الزكاة التي لا يصر بعد زكاة حصولها ليعطى  
 لجميع المستغنى بل يبقى فيها من غفلت يتاح ما في الزكاة وتارة ياخذون ما كانوا غارين والاصل  
 صحة دعوتهم لا غير ذلك في امثال ما ذكرنا تارة يسترون في الزكاة الرقود اشتبهوا في المال والامانة  
 ويعتقونهم بحدود ضرورة ولا داعية الى الشراء والفقير مع كونهم المكين محددين بل في غاية الاستيعاب  
 لو لم يكونوا مضطرين وتارة يعطونها الحاجة الذين وجبت عليهم الكفارات وتارة للموتفة وانما  
 مسلمين وتارة يعطونها لغير الشيعة نظر انهم شيعة لا غير ذلك ما هو دينهم جميع ذلك انما  
 لم يشعشوا به ويصيروا مثل الاغنيا في العيش والرفق بين عدم اعطاء الزكاة اصلا واعطوا ما  
 لغر المستحقين لئلا يوضع في غير مواضعها المعلومة من الالة والاجبا المتواترة في كونها حقهم و
 قوتهم وانهم انما او توافر من حقوقهم من حقهم تارة بحدود الفقر باي الاصل صحة دعوتهم وانما ذلك في الظاهر فاذا لم يظهر الحق
 ولا يشبه في حقهم هو المكين فاذا ظهر الخطا اذ لم يمكنه الارتجاع فكذلك تارة ياخذون جميع ما في
 عليه من الزكاة اذا كانوا استلوا قاه وقها بالقدرة كان وصدق المستغنى الغنية او راس مالها
 الذي يكون في غاية الكثرة ياخذون جميع ما ذكرنا من الزكاة التي لا يصر بعد زكاة حصولها ليعطى
 لجميع المستغنى بل يبقى فيها من غفلت يتاح ما في الزكاة وتارة ياخذون ما كانوا غارين والاصل
 صحة دعوتهم لا غير ذلك في امثال ما ذكرنا تارة يسترون في الزكاة الرقود اشتبهوا في المال والامانة
 ويعتقونهم بحدود ضرورة ولا داعية الى الشراء والفقير مع كونهم المكين محددين بل في غاية الاستيعاب
 لو لم يكونوا مضطرين وتارة يعطونها الحاجة الذين وجبت عليهم الكفارات وتارة للموتفة وانما
 مسلمين وتارة يعطونها لغير الشيعة نظر انهم شيعة لا غير ذلك ما هو دينهم جميع ذلك انما
 لم يشعشوا به ويصيروا مثل الاغنيا في العيش والرفق بين عدم اعطاء الزكاة اصلا واعطوا ما
 لغر المستحقين لئلا يوضع في غير مواضعها المعلومة من الالة والاجبا المتواترة في كونها حقهم و
 قوتهم وانهم انما او توافر من حقوقهم من حقهم تارة بحدود الفقر باي الاصل صحة دعوتهم وانما ذلك في الظاهر فاذا لم يظهر الحق

ما يشترط في كفاية الفقراء ان يعطوا من حقهم في كفاية الفقراء في كفاية الفقراء

ما يلزم منه في جعل التكليف في التكليف مجرد عقلة او عدم تقطع خرج من عبدة ذلك حال الغفلت  
 وعدم الفطنة لئلا يمكن تكليف الكثرة بتكليفها بالاطلاق فكذلك بعد تمسكها بالاستصحاب  
 فيان من ذلك انما مجرد عدم الفطن في كونها خرج من عبدة التكليف تحقيق الامتثال به  
 لا في حق من هو في لفظة القواعد المسلمة وكذا في الامتثال المذكورة ليدان عدم  
 الامتثال في حق العبد وعدم الامتثال عرفا ولذا لم يمت كنونها لا ينجح وانه في حق الزكاة بالصلوة  
 يسامع كونها حتى النسي وورودها ما ورد مضاعفا لما عرفت من مسئلة ان لا يمت  
 اقرب منها سندا ودلالة صحة الولد من صحيح غير الصادق في حكاية نهائ في غاية مرتبة  
 في العتق والدلالة ايضا لانها في غاية الظهور في ان وضع الزكاة في غير موضعها هو عدم اعطاء  
 الزكاة فلا بد من الاعطاء في الموضوع في الموضوع كما هو الظاهر منها ومعلوم منها ان ذلك في  
 من عدم مراعاة موضوع الحكم لانفس الحكم لانها كانت عارفا بالحكم فانه لا يجوز ان يعطى  
 غير من هو من فقره مع ذلك كان يعطى لذلك الغير فكيف يقول المعصوم انهم الصبيان  
 يعطون له اعطى الزكاة ومع ذلك راى من المعصوم في علاج فقره من النعم وعلم انه قال ترك  
 مع انه معلوم يقينا انهم منها ما كان يكابر المعصوم به وبعضه يكذب صراحا ومع ذلك سأل  
 منهم العلاج وانهم لم يكن عالما ولا تقصير منه يقينا لعدم جواز تاجير الصبيان في وقت الحاجة  
 بالبيدته ومع ذلك باين المعصوم في الالتماس كيف يفعل فعلم ان خطاه في عدم مراعاة موضوع  
 الحكم بان كان يكلف مجرد اصاله عدم الفقر وانما له وور في صحة عبد الرحمن الحاج منهم من انما  
 بالحكم اعذر من اجل الموضوع لعدم تمكنه الا في بدله لئلا يكون تكليفه ما وصل اليه وما حصل  
 الموضوع فتمكن من الاجتبا والاشتغال في معرفته والظاهر انما كان يعطى في الف  
 ويترك فقره حكمة جازما لانه كان يعرف الخالف من اهل الكوفة وكذا شيعتهم لكان الفقر لا ينفصا  
 بينهم وكونهم الخالفين لا يتقون اصلا والشيعة كانوا يتقون مع ذلك حصل الخالفين منهم كانوا  
 اقارب للشيعة وربما كان بينهم كمالا لا يتباطا اذ جلا حصة جميع ما ذكره يحصل العلم العاد







وحسنه زياره بابرهم انه قال للصالح رجل صلت عليه الزكوة ومات ابوه وعليه دين  
 ابوه زكوة في دين ابوه والباقي بالكثر فقال ان كان ابوه او ثمة ماله ثم ظهر عليه دين لم يعلم  
 يومئذ فيقضه قضاءه من جميع المراث لم يقض من زكوة وان لم يكن ابوه ماله لم يكن  
 احد حتى يتركه من دين ابوه فاذا ادا في دين ابوه على هذا الحال اجازت عنه قوته عارضة  
 انه قال فرض المؤمن فتمت في حله اجازت لسير فضلك ان مات قبل ذلك اجازت من  
 الزكوة ورواه ابراهيم السند عندهم مثله واما ما ذكره المصنف في قوله اذا قصرت الزكوة من  
 الدين فقد اختلف الاصحاب فيه فغير ابن الجبنة والشيخ الاشراف وغير الفاضل عن  
 الاشراف حجة الاول حسن زياره المذكورة مع عدم القائل بالفصل ما ذكرنا في  
 الاشراف فقر الغارم في اخذ الزكوة اذا كان دينه لمصلحة نفسه وحجة ما ذكره في الحج  
 عمم الامر باحتساب الدين على الميت من الزكوة ولا يمتنع من الزكوة الا الورثة فصار من الفقهاء  
 عاجزا ويرد على الاول منع العموم واستفادته من صحيحه عبد الرحمن بموت ترك الاستفصال  
 والطلاق سوالنا في بالسنه الى الافراد المتبادرة وهو العاقل من الاداء بقرينة قوله  
 قد ابتاع به لنا العموم كغيره من حصة ابراهيم في زياره وغير ذلك ما استرنا اليه وعلى ذلك  
 بان انتقاله الى الورث انما يكون بعد الدين والوصية كما هو منطوق الآية الشريفة ولا  
 يعمم قوله نعم والغارمين قد عرفت حاله واشهر الشبهة الثانية ما لو تقرر استيفاء الدين لعدم  
 الاثبات وغير ذلك يجوز الاجتراح عليه ان كان عينا وهو ايفاء محمل تامل بظهر وجهه ما ذكرناه  
 مكررا ثم ان حواجز القضاء في الميت ثابت مطلقا وان كان المدين من غير نفقة على الميراث والظاهر  
 ان ليس محمل خلافه تامل من الاصحاب اذ وجوب النفقة عليه لا يوجب ادا ديونه فنقص العموم  
 جوازه وبديل عليه ايفاء صحيحه صيغوا في معنى من عارضا الى الصالح في رجل على ابويه من ولا  
 موته اعطى اياه زكوة يقض دينه ثم دفع حتى به من ابويه بعضه بآرواية التمه ما يتوصل اليه ما  
 المشهور بين المتأخرين ومنهم العاقلان واختاره الشيخ وابن ادرس السند له بان السبل هو ان

انفقت

قال

فانما انصف له سبحانه كانه المراد كل ما كان طريقا لا قرية بل ثابته فيسئل الجاهل وغيره والتخصيص  
 يحتاج الى مخصص بارواه على ما نرى ابراهيم في العالم ان في سبيل الله قوم بحججهم الى الجاهل ليس  
 صلتهم ما يتقون به وقوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجزون في جميع سبيل الخير ويدفعهم  
 هو صحيح على من يعطين في العاقل من حيث ان يكون ذلك من سبيل الفقراء بملاحظة ما سيجز اعتبار  
 الفقير مع انه لعل الراجح يكون في اقراره وموالي الفقراء اعطاء الزكوة الى ان يحول الامان منه على  
 حسب ما سنعرف في اورد الاحكام الدالة على انه لم يترك المال بين الفقراء والاعفاء وحل  
 للفقراء ما يوافيهم الا عند حرفة الصدق ومثله كما جعل الحسن بن الحسن في الصحيح عن ابن  
 بصير انه قال للصالح في رجل اشترى من رجل ثوبا فقال له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 لم يشر له ما خذ زكوة ولكم لا اعطيك منها قال لم قال انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 انما ريت له ما خذ زكوة بدينه فقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 الصالح في رجل اشترى من رجل ثوبا فقال له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 الفقراء فجعل في اموال الاعفاء ما يكتفون به ولو لم يكن لهم لزمهم ما يكتفون به ما ياكلون  
 ويكسبون بزوج ويتصدقون في الفقير بسند عن سمعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام  
 قال له رجل لرجل اشترى ثوبا فقال له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 انه لم يشر له انا جالس فقال له اعط في الزكوة فاجبه حراج به فقال له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 وقوته ساعة عنده قال اخذ الرجل الزكوة فمخا له يصنع به ما شاء فقال له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 في اموال الاعفاء فرفضه لا يحدونه باذنه اذ زكوة فاذا وصلت اليه فممنزلة ماله يصنع  
 ما شاء فقلت بزوج منها وقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له فقلت له انك لم تشتره له  
 بوجوه الغرض جمل المال قال نعم لا اخذ ذلك صحيحه صيغوا في معنى من عارضا الى الصالح في رجل على ابويه من ولا  
 او اخوه يكفيه من ثمة ايا خذ من الزكوة فينقسم به وان كان لا يؤمنون عليه في كل ما يخرج  
 فقال للابن وسبحك من ذلك انما يكون في الاعطاء والفرق في كونه او لا يندرج تحت الكفاية

ارسال العاقل



المتوخة بعد حصول السبل استأنه اذا كان الفقر موجودا هو يكون مقدما على سبل الاله  
 يضطر الى البها والنفاع الموقوف على الزكاة ويحكمها لانها في حقها الموقوف على سبل الاله استأ  
 كما لا يخفى على من لا خط الاجابة بعد كماله وعده مع الكسفت انما الاصل من سبل الاله هو انما لم  
 توضع لالرفح حاجته وانما حقه حرامها تقدم على سبل الاله عند قصور الزكاة عند الاكثر ونزولهم  
 عند الاقل صفقا لا التمسك والتاكيدات فخر في حاجته والتجديرات الهائلة فعدم تعام  
 وفي كالمصغر في حقه ثم خالفه قال فقلت انما للمعيا وعظم من قدرنا على الصافي فلما رانا قال  
 مرجبا مرجبا بكم وجهه يحنونهم جعلكم انية الدنيا والاخرة فقال له عظم حقدك على  
 رجل مؤثر فقال له بارك الله فيك فربا ركضك في كل حال وركضك في كل حال وركضك في كل حال  
 له في القرض ثمانية عشر والصدقة بقشرة وماذا عليك اذا كنت كما تقول مؤثرا اعطيتنا  
 بالانزلة زكوات احسبت بها الزكاة يا عظمي لا تردده فانزله عند الله عظم يا عظمي انك  
 قلت ما من الموقر من رب ما توأنت في حاجته على رجل مؤثر مؤثرا فقل في كل حال وركضك في كل حال  
 قصصا حقه الموقر مدفع الجنون والجنون والبرص ورد في غير واحد منها لا اجابة عنهم ثم انهم قالوا  
 في ذلك فقد ارحمنا بترور وورد في غير واحد منها انهم ادخل السرور على مؤثر فقد دخل على رسول  
 وعلى اهل بيته والسرور على اهل بيته لا على اهل بيته لا على اهل بيته لا على اهل بيته لا على اهل بيته  
 ذكرنا انما له وورد في قصصا حقه ثم التاكيدات ما لا يخفى في تركه في التاكيدات منها كما يصح في سبل  
 بن جعفر السمعاني انما الكاظم يقول في انما حقه الموقر في حاجته ثم سبل الاله سبل الاله فانزل  
 ذلك فقد وصل بولادتنا وهو موصول بولادته وانما رد في حاجته وهو يقدر على قصصا حقه  
 الله عليه شجاعة في تاريخه فخره الى يوم القيمة مغفورا له او معذبا فان حذرته كطالبا كان  
 امورا لا وورد في قصصا حقه ثم التاكيدات ما لا يخفى في تركه في التاكيدات منها كما يصح في سبل  
 لا غير ذلك لا يخفى في قصصا حقه ثم فضلا على سبل الاله وانما يعلم وعظم التاكيدات انما بعد ما ذكره  
 يدخل في سبل الاله معونة الزوار والحاج قاله بل بشرط حاجتهم ثم سبل الاله في حقه الموقر

مقام

كيفية

كيفية في اهل السبلان ومن اراد ارجاع امانته الفحوت بسبل الموقر في سبل الاله ويجوز تقييد المصلح  
 بالايكون فيه حصة معينة مطلقا بحيث لا يقل في شرفه في سبل الاله والحاج والراة الفقرا وكما في سبل الاله  
 او ضيفا وتفرق بينهما وبين الفقرا في الفقر لا يعطى الزكاة ليجب ما حقه كونه فقرا لا يعطى  
 كونه في سبل الاله قول صحيح على من يقطين رما كانت ظاهرة في عدم الاشتراط لا المعصوم  
 لم يستفصل منه انما ما ذكرت بل يكون من باب الاعطاء كونه فقرا او كونه ذلك من سبل  
 الله وعلى التاهل الا ان المولى الفقرا لا الا ان يترك هذا التعميم بما يفيد اشتراط الفقر  
 الموقر باضلت صحح مطلقا السوا كان من باب امانته الفقرا ورجع في سبل الاله  
 فلا جرم لا بد من الفقر لا اشتراطه في الاول مطعنا الا ان يترك لما كان في النقد طغرا لازم  
 فلا حصة الا الاستفصال لان الاقارب والمولا ان كانوا فقرا يصح ذلك مطلقا  
 وان كانوا اغنيا فلان من جملة سبل الاله الا ان يترك لما كان اعطى الفقرا مخصص في سبل  
 ممنوعا كما استعرف يكون في فقرته على كونه المولا والا قارب غير فقرا ويكون في فقرته  
 حقه كونه في سبل الاله كما في المصوم وموافقة كونه في فقرته على من يعطى من حقه كونه  
 امواله وكما في سبل الاله ما كان بشرط على اقارب ومواليه مخصص في سبل الاله مع عدم  
 حاجتهم في سبل الاله اذ هذا ما قطع لعدم لانه كان في فقرته حقه الموقر من الفقر في فقرته  
 بلا حقا كونه في سبل الاله على حاله او اطلع من فقرته مكلف في سبل الاله واقارب على  
 الحاجة بشرط عليهم الحج وكما في سبل الاله على جماعة الا على جماعة من سبل الاله  
 كلام يقولون ليس في سبل الاله على من يعطى لبيك مثله في حاله لم يحج الى الاستفصال  
 في جواب سواله كونه على هذا من الاستدلال بها على عدم اشتراط الفقر صحح جعله  
 من سبل الاله انما لم نذكر ظهور كونه الاقارب والمولا فقرا او احصا لم كونهم كذا وكذا  
 عارفا بذلك لم يستفصل كما هو الحال في الاجابة الى استدلالها على صحة كون ذلك  
 للفقرا بانهم يصرون امثلا لا غنيا كما عرفت الى اصل انهم العموم المذكور صح ما في حقه

والفقير



المع وظهر منه عدم الاشتراط والافتلاخ في ان لا يحوط اعتبار به بل في كل عدم اعتبار  
لما ظهر كذا في راسيا في بحث شرط الفقر لا حدته الفهم كغيره في ان لا يخرج الفقير  
يحتاج الى مصرف في سبيل الله ويشير الى صحة ان لا يخرج من سبيل الله عن الحكم من  
عتبة انه قال للمحقق الرجل يعطى الرجل من زكوة مال كرمها قال لا للزكوة كحج جعلت  
انه رجل مسلم اعطى رجلا مسلما فقال ان كان محتاجا فليعطه طاعة وفقره ولا يقول  
بما يصنع مما يات والطاهر من المراءاة مع حاجته الى الذرعة لا يعطيه خصوص في الحج  
حرف في حاجته بل يعطيه ان يكون له ما يصنع به ما يات واما اذا كان يعطيه فقد قدرا  
يكفيه في حاجته ويرتفع به وزايدا على ذلك بقدر حاجته فلما مانع منه او انه لا يشترط عليه ان  
يجب ما يلحقه في ذلك كما ورد في الصحيح قال يعرض من يزيد الى جعفر الاحوال بدراهم  
وقال قل انما اراد حجها فليحج وان اراد ان يشقق فليشقق قال فانفقها ولم يحج قال حماد  
فذكر ذلك اصحابنا للصديق قال جدمي نسخ فقها ثم اعلم انهم ذكروا ان الفقير يعطى من  
السهم لدخولها في محال الرجال واستدل عليه بعموم الآية وقوله لا تحل الصدقة لغرا لا  
ثلاثة وعدها الغارز وانما ما يافذه من الزكوة كالاجرة على الغرزة ويعطى الغارز كفايته  
على حسب حاله وما يحتاج اليه ويختلف باختلاف حاله حسب الشدة والضعف والمساكنة  
وغيرها والظاهر عدم اشتراط الحاجة والفقر في وجهه واضح كما ظهر كذا في لعل لا نزاع فيه كما  
قال المع في اشتراطه قد وضح كذا في جميعها والى سبيل ان اختلفت  
الفقهاء في فقير المقيدين المنقطع في الاسفار قد جاءت الرواية انهم لا يضيف يروا بهم  
اصف كما جرت له اذ كانت في موضع اخيبت وذلك ما جاع لما قد مناه وعرض من  
ايضا نحوه وكذا في الشغل النهائية لكنه استدل بالضيف لما قيل وكذا في سلاوة الميسرة  
بالحج المنقطع به وقد روي ان الضيف داخل في فقير ابن الجندب قال ما هم ابن سبيل قال  
المفر من طاعة الله المدين لذلك ليس ابيهم ما كفهم يسفرهم ورجوعهم الى منازلهم اذا

كان

كما قصدهم فسرهم قضا قرض اقبالا لثبته ولم يذكر ان صاحبها بالجلد لا تامل لغرا في حيد في عدم دخول  
المنشرفه في بدله لا التبادر من سبيل الله في الطريق بل ان كان زكاه ولدته والطاهر المتبادر في  
ايضا ذلك ثم ذكر طهر بن ابراهيم في تفسيره في العالم ان ابن سبيل ابن الطهر في الذي يكون في  
الاسفار وطاعة الله فينقطع عليهم ويذهب له فحق الامام ان يردهم الى اوطانهم  
الصدقة تحت ابن الجندب ومن وافقه في العامة على ما نقل عنهم ان المنشرف سبيل الله  
يرد الطريق وان يرد ان يسفر غير مصطفى فحاز ان يعطى من سبيل الله لو نزل في  
اقامة ودية ينقطع سفره فيها ثم راد الخروج فانه يدفع اليه من هذا السهم مع انه يدفع للفقر ولا يخفى  
في السبيل ان التمسك على الحقيقة بمنه بل فاسد لتبادر الفقر وجوه السهم وادركه فانيا  
محض القياس الذي كان يقول به اولئك ان كان يرجع مع القياس مع الفارق واما ايضا فظهر  
الاختلاف في الدخول والطاهر ان يرد في سفره كغيره فهو ابن سبيل حقيقة والا فالدخول  
يحتاج الى ثبوت وجوبه ان رواه في الرواية وثبوت حجتها ايضا والطاهر في كلامهم محققا  
فالكلام فنشئت الحجة وكيفية الدلالة وقد ظهر في المذهب بعد نقل انها جازت اظهر من رجاء  
المنقطع بهم في الاسفار وكذا الحال في من زهرة وريش وقال في الحج ولم يذكر ابن الجندب الضيف  
وهو لا قول عندنا ان الضيف ان كان من سبيل الله جاز دخل تحت ابن سبيل الا فلا قول بعد  
ما احتجوا ابن الجندب بغير تعريف ابن سبيل لم يكن فرق بين الضيف وغيره اذ ان الضيف فلا حاجة  
لذكره اذ الضيف الذي لم يفرصا لعل جندب في غارة الغرابة في دخوله في ابن سبيل لعدم  
ح اصلا مع ظهور الدخول في سبيل الله لما ودم لا جندب في الكرام وحسن سلوكه فانية المحقق في الضيف  
ادخله في غير ذلك من سبيل الله في اشتراط ابا جندب سفره كغيره فظاهر في اشتراطه الظاهر في اشتراطه  
عدم الخلاف في عدم جواز الدفع اذا كان في السفر مصطفى ويدل عليه بعد الاجماع وكونه غارة في الاسفار  
رواية جاز ابن ابراهيم ريفته والاجماع واقعه في جواز الدفع اذا كان طاعة كثر في وقع الخلاف في السفر المساج  
فخرج جواز الاعتصام ولم ين الجندب ما عرفه جندب في طاعة الله ومستند للمذهب والظاهر في الآية



واما رواية علي بن ابراهيم فقد قال في الحج ان الطاعة تصدق على المباح لانها علم معتقد الكون مباحا  
 يكون طبيعيا في اعتقاده وابقاع لفعل على وجه انتم فلعلم بلا حطة ذلك لكم طوبى لعل  
 ظاهرا لانه سماع كونه المشهور بل غير ان الجنب يكتفون عما يظهرهما نقلوا امضا في ان احب  
 كونه طاعة ربنا لوجب لغيره على المؤمنين والطير والعسل يكتفون بما لا يكتفون به الرجا في انهم  
 الزكوة شرعت لرفع الحاجة والضرورة مع ان الظاهر ان المدا في الاعصار والامساك كان بين الفقهاء  
 وغيرهم على ذلك فلو تصورنا اننا لانزله دليل لان رواية علي بن ابراهيم تقتضي كيف  
 يكون حجة فينا على ما لا يبعد شمول الطاعة في امثال المقام المباح على حطة فاذ كرس احتمال في  
 القدر في الغالب فلا يكون مفهوم معارض لانه اذ قال لا لسا للنجاة وكس المعيشة او  
 مشايقة المؤخر او دفع الحاجة له او لنفسه او الزيادة او الحج لا غير ذلك ما ورد في المنع منهم من سماع  
 ملاحظة ما ذكرنا من ان لو كانت سفره في حجة انتم اياه وانه لو كان يمنع لما فرجنا واذ بسبب  
 رخصته في فعله سريعا عافا قتل وفي اعتباره لعل لاه اقول ملاحظة ما ذكرناه ارا  
 ومرت اشترط الفقهاء الغارم لنفسه مع ان الاصل عدم جواز الاضطرار في غير الملة كما عرفت  
 بملاحظة ان الاخذ في الغالب يجب في الفرض في الجملة ولم تجز لان لا يسلط في ذلك الجزر  
 الى الافراد الغالبة والغالب فيهم انما لا يستدانه ان يقرضهم معوض بلا اشتراط نفع ويصرف  
 ان يرجع ويوصل فيقرض عليه في ذلك كونه سريعا من لا يعرف بان يبعد عليه اشتراط ما وما  
 ذكرناه واضح في ملاحظة عادة الناس في الاسكنة والازمنة مع ان لعل المتأدبر في مطلق الملاحظة  
 هو ما ذكرناه اذ جاور منه الفرس بما ملاحظة ان المطلق يصر في الكمال في لعل الحال في الجزر  
 ايضا كمالا بما كان قد قتل وكيف كان لا شك في ان الاصول في ذلك لا يكره الحجة على خلافه  
 يشترطه لا شك في كونه اجابا بالاجماع الواقع ولا يخفى فيه متواترة مثل صحبه يريد العلي ان يركب  
 الهادق غير جرح وهو لا يعرف في الامر ثم قرأته عليه معقولة ان قال له كل عمل عليه في كل  
 نفسه فضلا عن ان يركب عليه وكونه لولا فانه يوجب لاه الزكوة فانه يبعد لانه وضعه في غير

لانها بل الولاية وصحة اخلا زكاة وبكبر الفضل ومحمد بن سالم ورواها في القرم فلهذا في ليلتها  
 في الرجل يكون في بعض هذه الامور لكونه لا ان قال ليس عليه عادة شرف ذلك زكوة لاسانها  
 لانه وضعها في غير موضعها وانما موضعها اهل الولاية وصحة ان ذنبه متعلق بصحة سمعيل بن  
 سعد لا يعرف الرضعة وساله في الزكوة هل يوضع فتم لا يعرف قال لا لا زكوة لظفره وصحة  
 علي بن بلال لانه كتب اليه هل يجوز ان يرفع زكوة المال والصدقة الى محام غرضي فكتب لا يعط  
 الا لاصحابك صحبه خسر ان المدا في سالب قرع فقال لا لان زكوة يخرجها من موالها  
 من موضعها فقال في اهل ولا يكت فقال بل لا ليس فيها احد من اولئك فقال لا يعط بها  
 بلدهم يدفع اليها ولا يدفعها لاقوم انهم دفعتم هذا المالك لم يحسوك وكان في راحة النج وقته  
 التزيط بل صحبه عند لانه لم يزل من زياد نفقة كما بينت من وجاع الرضعة عن الرجل قرأته  
 ومواليه وانما يحسونه امر المؤمنين وليس يعرفون هذا الامر يعطونه من الزكوة قال لا لا يعط  
 له بصيرة قال للمصم الرجل له الزكوة ولقرأته محبا غير عارفين يعطيه قال لا لا لا لانه  
 لا يجعل الزكوة وقاية لما يعطيه من غير الزكوة ان اراد في الموت كما يصح من زكاة رسول  
 غير الصادقين بها قال لا الزكوة لاهل الولاية قد بينا لك موضعها في كتابه وقوته ان لا يعط  
 ان قال للمصم ما تقول في الزكوة لم يرف فقال لا لاصحابك قلت فان فضل عنهم قال فاعده عليهم  
 قلت فان فضل عنهم قال فاعده عليهم فقلت فيعطر السائل منها شاف فقال ما واه لا الرباب قلت فان فضل عنهم قال  
 الا ان ترجمه فان رجته فاعطه كسرة فاورسده فوضعها في اهلها في اصول اصحابه لا يجوز ذلك من  
 الاخذ في لاه لا يحسنها بل يرضع الامم بالانفاق الوجوه لا يعطون غير العارف وعلما ذلك ان  
 اسهم اموالهم واحوالهم يرضعون على عدونا ومل يجوز اعطائهم اذا لم يوجد اهل الولاية فانه  
 الاصل المنع وصرح الفاضل انه لا يعط سواهم لا يجوز ان يعط اطفال غير المؤمنين  
 الواردة في علمه وضع الزكوة ولما يظهر في الاجابة من ارفاق ومعونة ومودة ووردة في  
 المنع من مودة مولا والارفاق بهم واعانتهم مع انها احب اليه لانهم في الالة والاشبه الشجر

قلت فان فضل عنهم قال  
 فاعده عليهم



في قوله لا يعطى من الصدقة الا ما يرضاه الله تعالى  
 في قوله لا يعطى من الصدقة الا ما يرضاه الله تعالى  
 في قوله لا يعطى من الصدقة الا ما يرضاه الله تعالى  
 في قوله لا يعطى من الصدقة الا ما يرضاه الله تعالى

وعن الواردة بالسنن المرفوعة عن الصادق عليه السلام في قوله لا يعطى من الصدقة الا ما يرضاه الله تعالى  
 ككل بل ورد المنع عن الصدقة بغير الزكاة بل بغير سيقهم من الماء وغير ذلك لا يعطى من الصدقة  
 وشدة النفقة منهم وامثال ذلك في المعنى وفي رواية يعقوب بن نعيم عن الصادق عليه السلام في قوله لا يعطى من الصدقة  
 قال لا الرجل منا يكون في ارض منقطعة كيف يضع تركته ماله قال بضعه في اخراته واهل ولا  
 قلت فان لم يحضر منهم فيها احد قال يبيت بها اليهم قلت فان لم يجد من يحملها اليهم قال فيها  
 الا من لا يصبى قلت فيخرجهم قال لا يعرفهم الا بالحق وغير انما يصبى لولم نقل في ضايعه ضعف  
 ومع ذلك الشدة فيها واضح فلا يكون جهة احد من جهتين بل امرنا بترك العمل بمثلها بالسنن في  
 كل واحد من الجهتين فاطقت مع الاجماع فيجب طبعها منها فكيف يصير جهة سواها وان يعارض  
 الادلة اليقينية بل يغلب عليها مع ان الاصل عدم جواز الاعطاء وتوجيه الاخذ قال الصدوق  
 في ابا الحسن محمد بن حديد الامامية لا يجوز دفع الزكاة الا لاهل الزكاة في العلم انهم من الزكاة  
 حتى ما يروى عنه زيارته ومحمد بن مسلم انها قال اللهم عرابيت قول الله انما الصدقات للفقراء  
 الا لاهل كل مولا يعطى وان كان لا يعرف فقال لا انزل الامام يعطى من الصدقة لانهم يقرؤنه بالحق  
 قال زيارته قلت فان كان لا يعرفه فقال لا يزارة لو كان يعطى من الصدقة في زيارته لا يعرف لم يوص  
 لها موضع ما يعطى من الصدقة لا يعرف له عصبه في الدين فثبت عليه فاما اليوم فلا تعطى الصدقة  
 الا لاهل يعرف من وجد من مولا المسلمين عارفا فاعطه وانه الناس منهم قال سهم المولود وسهم  
 الرقاب عام والتفاحي قال قلت فان لم يوجد وقال لا يكون من فضة فرضها الله للفقراء  
 اهل قال قلت فان لم يسلمهم الصدقة فقال لا انزلهم من فضل فرض للفقراء اموال الا غنيما ما يسلم  
 ولو علم ان ذلك لا يسلمهم لراهم انهم لم يقرؤنه قبل فرضه له وكذا او توافقه من منصفهم حقوقهم  
 لا ما فرض الله لهم ولو ان الناس ادوا حقوقهم لكانوا عايشين بحوائجهم لحدوث فقال في بيان الزكاة  
 بالمعقبة معرفة الامام لو كان يعطى من الصدقة ليعرف بذلك انما لم يوصلها مع ضيق الفقراء  
 يومئذ عام والبر خارج من الصدقة لانه لا يقرؤنه في كلاسهم انما في قوله العارف يجوز ان يعطى من الصدقة

وهذا قد قطعنا لما عرفت من الاجماع والقصاص والاشارة المتواترة وغير ذلك بل عرفت انهم مع فقد  
 العارف حلق لا يجوز له الجواز لما عرفت من الادلة فكيف يضمنه مع قلة العارف قد عرفت  
 ما لمعوا الا في رواية يعقوب بن نعيم عن الصادق عليه السلام في قوله لا يعطى من الصدقة  
 في هذه المعقبة فنعلم ان الزكاة لم تكن غلظة ولا كثرة في ذلك لانه صرح بالامام يعطى من الصدقة  
 ليعرف في الدين فثبت عليه وهذا بعينه مصرف سهم المولود كما وقع التصريح به في رواية علي بن ابي  
 في تفسيره عن العالم لانه بعد ما ذكر المولفة وانهم من منصفهم في تفسيره في الرواية قال فيكون  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ويعلم ولا يعطى من الصدقة لانهم من منصفهم في الصدقة كما يعرفوا فيها  
 وينادون بذلك لانه في المقام بعد ما نقل من فعل الامام انهم من المولفة وفي الرقاب  
 عام والى في خاص بالعارف كما هو واضح ولذا صرح بمؤكد كما كان خاصا بالعارف  
 وسهم المولفة عاما والنقطة غير واجب على من يجرى ما كما يصرح به في الادلة العامة  
 بخلاف الامام مقرر انه وصيته بان يعطى سهمه ليعرف بالعارف ليعرف بالعارف مع انه  
 وسع عليهم يجعل المولفة عاما وعدم الانزام بالنقطة اذ لم يجوز قطعا ان يصرح بموجر الزكاة  
 في ارسهم كما يصرح ارسهم الفقراء ما يعطى مخصوص بقره والمساكين مخصوص مسكته فكذلك حال  
 الباقيين ومنهم المولفة فانه يعطى مخصوصا ليعطى للوجوه الاخر يعطى للوجوه الا  
 للتاليق والمعصوم من مولا الامام لا يعطى غير العارف الا للتاليق فالرواية في عامة الوجوه  
 في ان يعطى غير العارف من لاصناف الثمانية البتة اذا اقر بالاطاعة وانما يعطى من لاهل جهة  
 كونهم فقرا او مساكين وهكذا في جميع خصوص التاليق لانه سهم عام يصح صرفه لجميع  
 الاصفاف الثمانية اذا كانوا غير عارفين لاجل التاليق خاصة ولذا صرح بالانزال زيارته ومن سلم  
 يعطى مولا وان كان لا يعرفه من اجابها المعصوم من مولا لانه كلهم انما يسمونه لاهل جهة  
 كل منها مفسدة ظاهرة اما الثانية فلا يعرف واما الاول فلا يقتضيه مخالفة ما في الرواية  
 ما يستعمل صريحا وانما البتة في قوله لا تعطى من الصدقة لاهل جهة بالعارف هذا مصفا لما في الرواية



اجزاء المتواترة منها يقتضيه العقل التي تها في الروايات الفاصلة بين غير جواهر الفضلاء وروايات الباطنة  
 ايضا ومعلوم ان روايتهم عندكم كانت قبل هذه الرواية وكانوا على ما بين ما رويوه وبالاخر المتواترة  
 الى صدر من مضى الاما عتوه من القرآن من النسخ اعانت الائمة وحوادة من حاداهم وعرفوا ذلك  
 انما فعل الروايات كما تباير يدان معرفة الحق في ذلك الحاشية مع العتاة كما كان طريقها المتأمل به  
 الاسئلة في معان كثيرة وبما كان يورد من عليها بالمشقة التي يقولون لو كان شرطها فلكان على  
 والحسن في زمانه خلافتها ما كانوا يراون من الزيادة التي كانت تحصل لها كانت غاية الكثرة  
 والعار في الذين يقولون لو كانت غايتها العقل فكانا لا يعطيه من ان يدعى من سنة ولد احد من  
 عقيل اخيه ما صدر بعد فعلهم بالسنن المرافعة يمكن بالسنن الاطرية وزيادتها وكما يصح  
 بذلك حالها بالكان من السنة لا فعل الرسول في سنة لعدم وجوبها في زمانه ولذا لم يقل  
 في جوابها لما كان يعلم وجه سواها هذا اخص جواز الاعطاب بالامام في وقتها بل صرح بانك  
 اصحابك لا يجوز لكم الاعطاب لان العلم بالامام لا يوجب هذا السنة اليكم مع تصريح بان  
 الامام يعطي من سواهم المولفة على حسب ما عرفت بهذا مصلح الامام على ما يظهر من تفسيره مما يراهم  
 والاصح انتم المولفة بتاليهم واستأنتهم للجهاد وقوته الاسلام واحدا من احد من العقلاء  
 سقوط هذا السهم من زمانه الغيبة والقائل بالبقاء اجاب بانها قد يجب حال الغيبة انما  
 ما زعمتم المسلمين عدو العباد ما فاجتمع الى السابق لك وطاير من هذا التامة لما يكون اذ هم  
 عدو يخاف منه على بيضة الاسلام فضع ما قال المعصوم من انه اصحابك لا تقطع اليوم الى غير العتاة  
 من سواهم المولفة ايم خصوصها بعد ملاحظة ما ظهر من كلامه من اعطاه العارف من سواهم المولفة  
 مخصوص بالامام من جهة انهم يقولون له بالطاعة وهذا من خواص قطعها الى اصل الزعم بصحة في  
 الوضوح من الدلالة على عدم جواز اعطاف العارف الامام من سواهم المولفة مطلقا وتدل ايضا على  
 جواز ان فرض الغد العارف شرط جواز عدم مصرفه فرضه التام بل يوجد في  
 بلد يكون في بلد اخر او في زمانه في ذلك البلد في زمانه اخر ولا يعلم ثم اعلم ان مقتضى طاهر القادر

فقيه

انهم ان

الاجرة

الاجزاء التي لا يمان شرط في جميع الاصناف سواء المولفة وقال بعض المتأخرين يجب ان يشترط  
 افراد في سبيل الله ايضا وفيه ما فيه نعم لا يبعد استثناء بعض افراد الرعا مثل ان ذكرناه من ان  
 المولفة من يكون له اسعة مؤخر لو اشتراه بغير مؤمنه ولو لم يشتره بغيره كقره المقابل للامان  
 وجوب هذا الضرر على الامان المؤخر كما هو العادة فلذا قال في بصحة المذكورة الاتية من الرعا  
 ايم عام فتأمل قول المص الا يمان بالمفر الخاص لعلمه بالسنة الى المفر المستعمل فيه والاعلم  
 كونه حقيقة في الخاص اصطلاحا فيه نعم الاسلام يكون علم اوله اصطلاحا وهو لا يظهر فيه على  
 انه لم يبعد استعمال الامان في المفر العام فلعلم ما ذكره لعدم تحقق عقلة فتأمل اما هذه  
 اه اقول ان المتأخرين على عدم اشتراط ونقل من الصدوق في سبيل الله ايم الا يمان  
 اشتراط جاقه العدالة منهم المرتضى والشيخ فطو والمحل والافاضة والواصلح وابن حمزة وابن ابي  
 وغير المفيد كونه عارفا حقيا وفي الرسالة الغيبة كونه عارفا حقيا وغيره ان الجندية انما لا يجوز  
 ثاب الخو المقع على كبرية وفي الشرائع اعمدة كثيرة واخرون من جابته الكبار دون الصغار ومن  
 الشهيد الثاني في الروضة ان المروءة غير معتبرة في العدالة منها علم من اشتراط جابته الكبار وفيه ما فيه حيث وجه في  
 العدالة في النجدة بعد ما اختار المشهور عند المتأخرين ايج بالاطلاق الالية والا جاب شرح الشرايع عدم اعتبار  
 الدالة على ان موضعها اهل الولاية والعارفا الشيعية والمسلم وما في يصح عن الخاطم رجل المروءة من انما دليل على  
 من هو اليك قرارة كلامه يقولون بك يعطيه جمع زكوة قال نعم قال تركت الاستغصال <sup>لقد</sup> منع فاعل المعصية عدم <sup>لقد</sup> المروءة ليس بمعصية وانما قيل  
 العموم ثم قال ايج المرتضى باجماع الطائفة والاجتهاد واليقين براءة الذمة قال في كمال <sup>بالعدالة</sup>  
 بكل طاهر من الزنا وسنة مقطوع بها يقتضيه النهي معونة الفق والعصاة وتقويتهم  
 وذلك كثر واجاب منع تحقق الاجماع مع وجود الخلاف في جاقه والاحتياط ليس بدليل وجب  
 نقصد المطلقات واليقين براءة الذمة حاصل في العموم لعدم ثبوت المعصية والنهي معونة  
 القاتل انما يقتضيه النهي معونتهم فمنهم من لا مطلقا انه قول ظاهر الامانة انما يفعل فعل  
 بغير ذلك معينا للائمة ولعلمهم ما ذكره من بلا حجة ما يظهر من الاجزاء من كون الزكوة ارفاقا



صعوبة ومودة للفقراء وورد الشرح جميع ذلك المستند الى العطاء والفاق كالانجى على  
المطلع مع انه ظهر منها ايضا انها تقسم على كذا البسنة بنية على اولياءه والفقير كيف يكون  
زاد وليا منه صحيحا يريها في الفاق في حكاية بعث امير المؤمنين في المصدق مع انه  
قال بعد ذلك فانه ذلك اعظم الاجور اقرب لرسولك ينظر اليها والبسة للجهل والجهل  
طرح بعثت بعثت في حاجة الحديث وكيف يحتم هذا مع الفسق والعصيان وما قالوه في الفسق  
والعصر وضربوا عنقه في البسة ولا يطعن له وانه كاذب انه لا ينفعه التاكيدات في ذلك  
وفيما كتب الرضا في جواب محمد بن سنان في حكمة الزكوة من انها في اجل قوت الفقراء الى انه  
قال مع ما فيه من الزيادة والرافة والرحمة لاهل الضعف والعطف على اهل السكة  
والحث لهم على المواصلات والتقوية للفقراء والمعونة لهم على امر الدين وفي رواية معتبة  
عن الصادق في الزكوة وصعنت احبنا ولا عينا ومعونة للفقراء وبديهم المعونة  
من استأ المعونة الامانة والامانة الا انهم لا يكونوا الامعونة فظهر ان الزكوة لم توضع  
معونة للائحة بل معونة لغرض اخر واما في الرافعة والرحمة والعطفة المنع من جميع ذلك  
بالسنة لا في قوله مطلقا كما هو ظاهر في الاجابة بل الاية ايضا مثل ما ذكرنا في الاذن فلهذا الاية  
فانه الزكوة في ميل في القلب بل جعلوا مجرد محبة بقا الظالم في اودقته ركونا له  
فخره وانه وانه مل ودمه لم يرد منهم انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
وفي اجابة بعض السمع فقد بارزنا بالعداوة وخرج اجابة في الظالمين فقد اجاب في  
الاية انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
ما عرفت في ستون ما ورد في الزكوة رافة ورحمة وعطفة ومعونة مع انهم في راسك  
وجوب بل شدة وجوب في غاية البساطة فوجب التبر والمنع على حسب المقدور لهذا الميز  
غيره في الاجابة بعد الاية والاجماع فاذا راسك من الفقراء سلكا في حيلة رده الى اعانة  
ومودة ورافة وعطفة مع انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك



ايام لفتهم ويردون انفسهم محتاجين اليها لاجرم يرفعون اليد ويرتدون الزكوة لا يعطونها  
فيجب عدم الاعطاء جبر تدعوا جبرنا على انه لو فرض جود الحج معانده الرسول والاعانة  
الحج ويكابر ويفعل الفسق ايضا في صورة اعطائهم الزكوة في وجود المعاندة له مع الحج  
والكفارة معهم كيف يرضون نفسهم به مع الحج بان يعطيهم الزكوة ويقول هذا ايضا  
محمل في ردة الاية وجوب اعطاء الزكوة لهم وبرهم ورافتهم ومعونتهم وعطفتهم  
سيما ملاحظة ان العصر بعد مواء ويطبعة وبعض مولاة في ردة في غايه  
لان مولاة لا قد حقوقه ونفسه عدو يرحم مولاة مولاة انهم في راسك انهم في راسك  
الفقير في عدم مسبته وعلة في طغيان نفسه لا انها قطع انهم استغفر فضل الفقير المحروم  
اقبح من اقبح لك كيف يطعن نفسه في جعله اخلا في حيلة من امرنا باعطاء الزكوة لهم لانهم اهل  
الولاية والعارفين والسنة الذين قالوا اذا دفعه لا شيعتنا فقد دفعه اليها لعدم تادير  
هذا المعاندة والحج والالحج المكابر معهم لانهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
ولا اقل من السكة في الاضراف لانهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
حال السنة الذين يحوزون لهم الاقدار منها ونقصانهم فلا كيف في شرط كونهم في راسك  
ولا لا شيعين ولا في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
لم يكن مقام هذه الشرايط حونا كما انه لم يكن مقام كيفية الاعطاء ومقدار ما يعطى حونا  
انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
سلما عدم الرمن فاذا ذكرنا هذا حجة جميع ما ذكرنا وسند كبريصل ومن الية بلا حجة  
اليقنة سيما ملاحظة ما ورد في المنع ان راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
المنع لا غير عدم قائل بالفصل مع انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك  
المحصة والزكاة الحرم وكذا على انه في راسك انهم في راسك انهم في راسك انهم في راسك



قال كنت عند الصادق ع اذ دخل عليه رجل فاصحابنا فقال له يا ابا عبد الله من اين انت  
 الى البنايينية او النيزكية فاقول يقال ما احب ان عقدت لهم عقدة او وكيت لهم ولي بان  
 لا يثبتها لاولاد فاعلم ان عوارض الظلم يوم القيمة في سداد من تار الحديث فخرج ع بان البناء والوارث  
 النهر واصلاح المنشآت وامثلة ذلك فخر عقد عقدة اعانة للظلم وفي ايجاع الامر لا يتغير  
 على بنايهم ففعل الاعانة وفي الكثرة في نفس الايمان عهد الظالمين نقل عن ابي جعفر ان  
 منصور الدوانيقي وامثلة من الظلم لو ارادوا بسبب و ارادوا من عداوة لما فعلت فبعد  
 ذلك اعانتهم وروى عن ابي عبد الله ع انه قال لم يثبت لك في باب الاربعة والربع فاحاك اذا  
 نوبت في اعوان الظلمة فوجع الطرق راسه عيسا فشد الحزن فقال له لما راها اصبا  
 انما خوفت ان لا يفر من المعاملة مع الظالم اعانة له لا غير ذلك في ما ذكره البغها  
 في المقام وفي كون دين الفارم منه وحاكون سخران السبل لك في اشتراط الايمان وعقد  
 من امثلة لك كما عرفت الكل من اعانة في الاثم واعانة الاثم واعانة الظالم كما ارنا اليه من  
 الاعانة فيه فخر في نفس الاثم بل كل من يصر ببقوة في الاثم يتعش به ويترفع ويتعظم حلال  
 وله مدخلته في ذلك يكون اعانة في الاثم لان له مدخلته في اذ لو اخل نظامه لعله لم يكن كذلك بعضه  
 ويشوش كما هو من يد وقال انه ان لا يظفر ان راه استغفر وباطلة الاحوط بل الواجب ان يقول  
 للعاصي لم ترفع اليد عن عصيانك اعطيتك ان لا تفر من المنكر والرجوع في المعصية واجب فاما مضافا  
 الى اخاف ان الركوز من عوارض العاصيين والظالمين وان لا تحصل البراءة باليقين سماع عدل  
 المرتضى الاجماع والبرهنة ايضا وكون الاجماع المنقول محجة وجود المخالف المعلوم في الشك الاجمعي  
 لا يضر كاعليه ففهمنا واما تحقيق في الاصول وحققنا في محنت صلبة الحق واما الاحتياط فهو دليل  
 شرعي لعدم ما ورد من الاجراء وهو عاصي في شئ من الكلف فكم لا انرا لاداس فلهذا يكون كل موضع  
 ثبت من الدليل الشرعي ان تركه في نفسه يوجب من الشك تركه لان الاحتياط جارية عن  
 الاخذ بالشك في الدين وحققنا المقامين في القواعد التي يبرهنه كبر ان من الحق والقدرة ان ثبت

ذكر

ذكر عدل القدماء لا المتأخرين فالحق مع المتأخرين انهم بالنسبة عدلهم مع انهم لم يزلوا في  
 انساب ثبوتها ما عدم ظهور الكثرة لا الصغرة فانها مكفرة بسبب ترك الكفاية ومنها الامار  
 في الصغرة كبر الانزاه ان المتأخرين في الاخبار التزلزل لاهل الاحكام انهم يذكرون في الموضع  
 او الشك او اهل الولاية ويبحثون في بيت رات عظمة غاية العظم ويذكرون في حقوق كثيرة  
 واجبة موكدة في اراد الاطلاع فعليه على احوال الكافة باب البت رات و باب الحقوق  
 منه على الحق و باب ما يتبين وما لا يتبين لا غير ذلك و باب في الموضع يتبين بالفقر مثل قولهم  
 ان الموضع ليكم مع ما لا يوجب له الجنة ما يوجبها لاهل الاعطاء والكافر ليس هو على الحديث ولما  
 ورد من انتم لم تدفع بالموضع الواحد في القرية الفضا وورد ان الموضع ليس له ان يندل لنفسه  
 انه يقول القرية له الامة وورد في كفاية الموضع فقد في الامة وورد ان الموضع  
 اعز في كبريت لاهل وورد ان الموضع ينظر من راسه وغير ذلك في بالجملة لاهل بالامانة علماء ما ذكرنا  
 من الاطلاقات الثلثة في جميع الابواب شيئا بل ورد في الموضع مومنا لانه موضع على الموضع  
 مع ان ورد عنهم ع بالنسبة الى الخارج ما ورد بل ورد انه لا يبره الزا و هو مومنا بالبر  
 التيق وهو مومنا لا غير ذلك فكيف يوجب من جعل الموضع المطلق اعم من الخارج سيما الفاجر  
 المعاند والمجذبة في الارض من الموضع والسبب واهل الولاية الواردة في الاخبار الزكوة  
 على الواردة في هذا الاخبار المكانة العوان على ارادة الكامل خاصة بخلاف ما ورد في الزكوة  
 كبر لا يبر من ملاحظة الجميع فالمتاخرين انهم فيها لم يوجد اطلاق الثلثة على العاصي سيما المذكور  
 لو وجد في غاية القدرة والبصيرة بالشرع واصطلاح السككني لا دخل له في الاجابة وكيفية  
 اليد البينة مما ذكرنا لوجوب الفهر من المنكر والرجوع عنه وتايبه الدين وترويه السبع يحصل  
 البراءة البقينة وغيره على ما عرفت في نجاة الفقير النار و نجاة الشرع على الضمحل  
 الى العلوم وبرايا غيرهم كانت به لانه بما يحصل عدم المساواة في شيوخ المنكرات وصر  
 سببا للتسلط الاشرار على الاجراء ويجوز للعالم كالحق في زماننا وقام الله شره

في هذا الخبر ما يدل على ان الموضع المطلق هو الموضع الذي لا يملكه احد من الناس بل هو  
 ملك الله تعالى وهو الذي لا يملكه احد من الناس بل هو ملك الله تعالى وهو الذي لا يملكه احد من الناس بل هو ملك الله تعالى  
 وهو الذي لا يملكه احد من الناس بل هو ملك الله تعالى وهو الذي لا يملكه احد من الناس بل هو ملك الله تعالى وهو الذي لا يملكه احد من الناس بل هو ملك الله تعالى



ويعطيه هذا جماعة ونقل الاجماع عليه في بدل عليه كصحة ما يصير له قال الله عز وجل موتوا  
 العيال يعطون من الزكوة قال نعم حزين او يبغوا او يراهم من كانوا يعطون اذ قطع  
 ذلك عنهم جعلت لهم لا يعطون فقال يعطون من حيثهم فيجب لهم من ثمنهم فلا يعطون من حيثهم  
 ايهم فاذا بلغوا وعدوا لا يعطون فلا يعطون من ثمنهم فيجب لهم من ثمنهم فلا يعطون من حيثهم  
 مات يعطون من الزكوة والقطعة كان يعطون يوم خربلغوا فاذا بلغوا وعرفوا ما كان يوم يوف  
 اعطوا وانهم يصبوا لا يعطون انهم اعلم انه ان كان له ما دفع اليه يرضاه مؤنة وان لم يكن له دى  
 يجوز ان يعطى الا ان يقوم بامر بعد وثوق به والا فلا بد من التوجه لانه حصة وفي الذرة و  
 لا يبعد حوار التسليم الى الطفل ايضا اذا علم انه يرضاه في حوائج الضرورة وفي حصول العلم منه  
 اشكال سابع عدم اعتبار الترخيص في افعاله كما هو الظاهر في الاوصاف وانما قلنا بعدم اشراط العدالة  
 ثم نقل في الشيخ في التبيين والسبب في ذلك انهم ليسوا بجزائري يعطون اطفال المؤمنين انما يتم  
 اذ لم يغير العدالة اما لو اصبحت يمكن عدم جواز الاعطال لاطفال مطلق لعدم انصافهم  
 بما اوجوا لانهم المانع الضيق هو منتف عنهم ونفقة البعد وفيه ما يفي بما عرفت من الروايات  
 المطابقة لقضاة والاصحاب بل الاجماع وانما الظاهر ان اعتبار العدالة انما هو في البالغين خاصة  
 كالانحصر وان لا يكونوا هذا اجماعا وادع عليه اجماع علماء الاسلام كماله في المسودة  
 ابرار ليسوا في قوما قالوا احوالهم عاقلين لانهم يأخذون من حرد الاجرة والظاهر انهم في القاء  
 كما قال في الخ وانما حل جبر بعد كونهم مناه في الصحيح عن البعض من القاصم عن العبد انه قال انما  
 فيمن ياشم انوار سلاسله لوه انما يعلم حلا صدقات الوائس والواكزة في هذا السبب الذي جعله  
 انه للعاملين فحق الحق به فقال به يا نبي الله صلى الله عليه وسلم لا كل با وكل الحديث في صحيح  
 الفضلاء عن الصادق ع قال لا لعل سلاسله انما الصدقة او ما لا يدرك انما حرم على  
 منها ومن غيرها لانها الصدقة لا كل من عند المطلب الحديث وفيه قربة استعمل في الفضل  
 اليه في الصادق ع انه سأل في الصدقة الى حوتها ما من قال الزكوة قلت كل صدقة

وانما كان لا يتم في ذلك من غير التوجه الى العدالة  
 في حوائج الضرورة وفي حصول العلم منه

يعطون

بعضهم على بعض قال نعم واما رواه الشيخ في الموثق في الحديث ورواه احمد ودايف عن العبد  
 انه قال اعطوا الزكوة نبراشم في اراها فانها تكللهم وانا يحرم على النبر والامام الذي يركب  
 وحيا الاثم في المروضة عن الله للاجماع والاحكام المتواترة وحلت بها صورة الاحطار لان  
 النبر والاثم لا يعطون في اليها واما زكوة الناسم فلا خلاف في حواجز اللباس وقال في التفتيز  
 انه قسور على اننا وديل جدير وانه استعمل في نقد وموثقة عن العبد انه سأل صدقات في  
 باسم بعض على بعض على اسم فقال نعم الحديث في حوائج الضرورة والاحكام المتواترة في تحقيق نبراشم  
 يحرك من تبه في بيعت الحسن ع اعلم ان النبراشم في الزكوة المذكورة على نبراشم خاصة  
 وعلى المقيدين في الغربة وابن محمد تحريمها على نبراشم بغيرهم اولاد عبد المطلب سواهم  
 عبد المطلب يجعله عبد المطلب المذكور ووجه التمسك بحكاية مشهورة في المشهور العقوبات  
 وخضوع صاحب الاخذ الظاهرة في اختصاص التحريم بنبراشم عرفت بعضها منها ومنه  
 المقيدين وابن المقيدين موقفة بزرارة الائمة عن الصادق ع انه لو كان العدل با احتاج بكسر  
 ولا مظهر لا صدقة انما جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعة واحاب من المعتز ما شاذة  
 لا بد من طرهما القول بكم حملها على انما المظهر في زمانه العبد وكونه كانوا على طين مربوطين  
 بنبراشم نهاية الخلط والارتباط كانهم كانوا منهم فلو كان نبراشم سعة لما كانا يتركون  
 به لولا الضيق اليه بل بما كانوا يعاملونهم معاملتهم مع القسم الكمال المحض منه فلما  
 قال ع ما قال فانما المظهر المقرر لهم كان يجب بغير لاشمال ذلك كما استوفت انما عظامهم  
 منها عند عدم الحسل في قصور عن كفايتهم فاجاب ع في في الشهر انما عليه قسور على انما  
 اجمع والاصل فيه موقفة بزرارة كما لا يخفى انما العبد قال هو اليهم منهم ولا يكل الصدقة  
 من البر لاليهم ولا يباس بصدقات مواليهم على اليهم ثم قال انه لو كان العدل با احتاج  
 بالشر لا مظهر لا صدقة لان قال ان الرجل اذا لم يجد شيئا طلت الجبهة والصدقة لا كل  
 لهم الا انما لا يجد سدا فيكون من محل الميتة وحلف للاصحاب في القدر الذي جاز لهم اقد



وقيل لا يجزئ قدر الضرورة  
وهو محله وهو ما لا ينفك  
وهو الاقرب للموقف والعبارة  
الدارية على المنع من ما يخرج  
بالايجاد والضرر بغيره  
اصح في الحج لا كونه  
فعل انه لا يتقدر بقدر ونسب في الحج لا كونه  
طائفة الزكوة لا يتقدر بقدر وانه يجوز ان يعطى الفقير ما يغنيه وضعفه ظاهر كونه ليعقوب  
في حكمه في يقصر محصوره على مائة سنة بل في المقام اشد بعدا والظاهر ان صاحب منعه  
الناشر في حصره من المفروضة واما المندوبة فظاهر عدم الخلاف في تجوز اخذها بل  
في المنع نسبة الماعطاة والتمثيل العلم واستدل بما ذكره في بيان الحوام من الزكوة  
المفروضة وفيه مضاعفة لا تضعف لضعف الزكوة المفروضة  
فمنه في هذه الفقهاء اعم منها وهو كذا في قوله يدل على ان لو جمعت صدقاته في حصره من ابرام  
الناشر في العلم انه قال انما تلك الصدقة الواجبة على النفس لا محل لها فاما بقية ذلك فليس  
باس ولو كان في استطاعتها ان يخرجها لملكته هذه المباحة عامتها صدقة الا ان بها يظهر  
في الحديث المشهور للمسلم في حكاية بريرة المنع من المندوبة ايضا اذ قيل انه تصدق بامرورة  
بالحج فامتنه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلقته عائشة وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخل الصدقة فها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والالحق معلق فقال ما شئت من هذا اللحم يطبخ فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق به عجب  
بريرة وانما كل الصدقة فقال هو لها صدقة ولنا بغيره ثم امر بطبخها فيها افرسها  
بريرة ثلث من السن وهو لم يتفصل انما الصدقة الواجبة لامة لان الاظهر في امثاله  
الثاني وايضا نقلوا انهم اكلوا الصدقة كما انهم اكلوا الصدقات لاولاد الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت  
ام كلثوم او زينب ضحايا خد منهم وترى ونقول ان الصدقة علينا حرام والحكاية مشهورة  
مسلمة بقوله بغيره في ان المندوبة الزكوة في غاية الذلة والمهانة لا خفا مثل ما يطبخ  
للسنة ما كثرهم يكونوا واما عليهم من جهة المذكورة فبني على ذلك المنع من الزكوة الواردة  
في الاحكام المتواترة في انها او ساج ايد الشئ وان ذلك من المهانة المذكورة مع انهم  
في مقام القول بحلية الزكوة وغير المفروضة عللوا بعدم البدن من شرط المباحة بين مكنته  
والمندوبة مع انها ليس فيها مهانة بالمرء بل مع الفرقة والحشة مع انها مرفوعة في ثيابها و

تظاهرها

تظاهرها لو كان كذا لا ان يتركها لاجتماع المركب فيها في تأمل لان رواية بريرة نقلها  
الحكاية والشيخ وغيرهما قالين بحجبتها من غير تأمل فيها اصلها من احوال الثالث في النبي  
على انفس هذه الرواية وكونه الحال فيها من فعل زينب رضي الله عنها لم يتأمل احد فيها مع  
انهم كانوا المهانة والذلة فيها بداهة مستبعدة ويجوز ان مثل ذلك على اولاد الرسول صلى الله عليه وسلم  
يحتمل ان يكون الزكوة حرام خصوصية المهانة والذلة واما انك لا تكون حلالا لكان الخلف الذي يعظمه معط  
لكمال الذلة والمهانة وانه يعلم قال في الذخيرة ومثل الحكم الكفارة حكم الزكوة فيه وجهان في قوله  
لجواز للمروءتين وان رزقته لارواتين ضعيفتين احدهما ما ذكرناه وفيه ما فيه من انهم قال  
واصل في التذكرة المنع ثم قال في حكم الكفارة المندوبة والموصوف بها انه وليس عندنا  
وظاهر الاصل المفروضة في مقابل المندوبة واستدلوا على المندوبة بالاجابة عن  
فرضية معاد ما بين الحديثين فتأمل في كلامهم ثم العلم انهم في الموقف انهم مولانا بنوا اسم حكمهم  
حكم بنوا بن اسم الظاهر مخالفة للفتاوى والاحكام المتواترة وخصوص كصحة نقله  
يختصون قال كمال الصمد في شهابه من كونه لوالديه واما حرم الزكوة عليهم دون مولاهم  
ورواية سعيد الاعرج عن الصمد انه قال له محل الصدقة لمولانا بنوا بن اسم قال نعم وحمل كونه  
على ان المراد من المولى المال الذي يحل التوجه بما وجبنا ما ورد في المظهر ويكفر المراد منه  
صدقات مولاهم عليهم على سبيل المدينة والبرع كما مر في طم بريرة وعمر ابن الخطاب بنوا بن اسم  
عليها اليكم والكلية لغيتهم وانه يعلم واجبر النفقة اه اقول هم الابوان وانهم علوا  
والاولاد وانهم تزلوا الشرط نعمهم ويمكنه في نفقتهم والزوجة الدائمة بشرط النكاح او عدم  
الشوفا بالتفصيل المذكور في موضعهم والمملوك هذا الشرط اجماعا وعرفه المذكور  
المشتر الاجماع بل فيه انه قول كل من يحفظ العلم ويدل عليه بعد الاجماع انهم ليسوا بمن  
في منتهى سنتهم كونهما على الزكوة مع ان الزكوة حرموا الفقير سنتهم فيكون المنة دفعا لا نفقة  
جدا لرحمة في العلم قال حنيفة لا يعطون من الزكوة شيئا الا انهم لولاه المملوك في الزكوة وذلك لانهم







درهم ولا ينزل ما زاد درهم ولا ينقص من العيال وهو نفقته منها قوتها وسددها وليست حرة من زيادة أو نقصانها  
 فيجب عنه الاشتراك في كل ما يملكه من فضلها انما زاد الزكاة انما يخرجها من مال فقير وما يملكه  
 عيال لم يستغن عنهم بها النفقة قال نعم ولكن يخرج منها الشر الدرهم وصحبه لا يجد من المال فيجب  
 قال بعد ما ذكرناه من انما اذا كان له دخل حسنة درهم وكان عيال لم يكن له عيال وكان وحده  
 عيال لم يزد ما في نفقته وكسوتهم في طعام لم يكونوا يطعمونه وان لم يكن له عيال وكان وحده  
 فليقتسما في قوم ليس بهم باس اعفا عن المسئلة لا يستأجر احد شيئا وغيره فافهم الالحاق  
 وظاهره في الحقيقة المنع من اعطاء الزكاة الهاق في مثل ثم اعلم انه اذا كان الميعل قادرا على كمال  
 نفقته فخرج عليه نفقته فليس يجوز اخذهم الزكاة من غيره ام لا فخر الزكاة فخرج من الزكاة و  
 الملوكة من غير ما واختر يجوز في غير ما وسبب الدروس ونقل عن النكحة المنع و  
 استدلال على مناره بصدق اتم القبر عليه عرفا وما رواه في الحافة عن عبد الرحمن بن الحجاج  
 عن الكاظم ع قال من الرجل يكون له ابوه او عمه او اخوه يكفه مونة اياهم من الزكاة فيستسبح  
 ان كانوا لا يوسعونه عليه من كل محتاج اليه فقال لا بأس به ثم قال ظاهر الرواية الجواز في ضرورة  
 عدم توسعهم عليه انهم مع انه اختاروا اعطاء الميعل عدم الجواز لان العيال خرج في حكم القروا  
 لا يجوز لهم اياهم واخذوا من الزكاة شيئا كما قلناه ومعلوم ان ذلك لو جاز المنع من غيرهم اية فكيف  
 ينفع صدق الفقر عليه عرفا مع انه اخذ طريقه لفقير ما من القادر على مونة سنة فخر ولا  
 سكت ان بعد كفايتهم مونة سنتهم يكونوا اقربا مع انك عدت ان الميعل هو الحاجة وان كان محسب  
 الا في نيل راس المال ويخرجون به ما يحصلون منها اكثر الا ان المحصول لا يبلغ جميع مونة سنتهم  
 بل ينقص قليل وان كان في غاية القلة ومثله من عند المستغلات الطعام وربما بعد فقرو عرفا لا  
 انه قادر على اكتساب المونة بعد ذلك هو من قطعها كما ان لا ينفق من قطعها اما الصنف فلا يبعد  
 جازا لا ينفقون ثم حاجة في كل ما يحتاج اليه فينبغي في الحقة في المخرج نفقة ثم البصق بالزكاة  
 ويتوسع بها ويكره علمنا على انه لم يضر واجب النفقة على الاب كما انه ليس واجب على العم والام ولد

ذكرهم

ذكرهم في سياق واحد بقوله كيف مونة ويخرجون بها ما يحصلون منها اكثر الا ان المحصول لا يبلغ جميع مونة سنتهم  
 ما في الباب انهم يكفون مونة من غير توسع والله تعالى جعل الفقراء في الزكاة ما يتوسعون به وليس  
 فيه المنفعة التي ذكرنا في اعطاء الميعل والحاصل انه لا يضر فيها ما في ما قاله الفقهاء وادلتهم  
 وحاج فرض هو ضعيف معلوم انه لا يضرهم بل الظاهر عدم ظهور احصاء الزكاة عيال  
 الاطلاق في مقابل الضيق ورفيع البصق واجب مما يجب عليه نفقته مع كونه مونة واما التوسعة فمجرد ما زاد التوسعة الزكاة  
 فخرها لم يزل يخل بوجوبه في الجدة سيما بعد ملاحظة السياق في كفايت مونة الظاهر عدم توسعهم به وليس  
 التوسعة ثم قال اما الزكاة فخرها عدم الجواز لان بعضها كالعرض لو كانت تشارك في الاقرب عليه وحمل قوله الصحيح على  
 عدم جواز الدفع اليه وان كانت فقيرة لتكفي في الحاجة في كل وقت فيكون نصيبه في الحقيقة انما يخص هذه التوسعة  
 لا يخلو عدم الفرق بينها وبين من يكفه الاب مثلا مونة في كونه مونة فانما في ذلك العرض ارجل  
 له في الغرض بعد حصول المونة بالفعل خرج عن الحاجة قطعاً ان لم يكفه مونة يكون عيالاً  
 احاطا كما يجوز صرح به والحال في الزوجة انك من ذرية اصل الاستدلال بصرح قال بعد  
 ما ذكر في الميعل لا يعطى الزوجة من سهم الفقراء المسكنة مطبقه كانت وعاجية احاطا لتكفيها  
 النفقة ثم قال وكلامه محيل وجهي احصاء المنع بالزوج ونائبها العم بقرينة التعليل انهم  
 الاحمال فلا يسلطون في التعليل اياه فوجب عليه تركه لو كان مودة مع انه لو لم يات به يكون  
 الحكم العموم لان المنكر من مونة سنته من غير علمه بلا شبهة بل عرفت في سبقي موافقة ابيهم في ذلك  
 عرفت ما ذكره في صحيحة عبد الرحمن وانما لا يكون فرق بين الزوجة وجدة وانما يحجب نفقته ثم قال  
 واما الملوكة فخر حرار اخذوا تردد وقطع في الدروس والبيان بالعدم وفي عدم الاعطاء على القول  
 بتلك اشكال وكذا على القول بعدم ملكة ان كان المولى فقرا واذن له لا لانه لا ينفق ما فيه اذ  
 عرفت حال الصبيته وما وافقها وما خرج هو فيها وان ذلك ينقضي عدم الفرق من الملوكة وخرج  
 وجوب نفقته مع ان الملوكة الذرية على المولى جميع مونة كيف يحكم اعطاء الزكاة اياه مع كونها من  
 الفقراء كما عرفت وانما الفقراء احاطا في فقر المسكين بلا اقل من احد وكذا في ما يترسهم كل

الاطلاق في مقابل الضيق ورفيع البصق واجب مما يجب عليه نفقته مع كونه مونة واما التوسعة فمجرد ما زاد التوسعة الزكاة  
 فخرها لم يزل يخل بوجوبه في الجدة سيما بعد ملاحظة السياق في كفايت مونة الظاهر عدم توسعهم به وليس  
 التوسعة ثم قال اما الزكاة فخرها عدم الجواز لان بعضها كالعرض لو كانت تشارك في الاقرب عليه وحمل قوله الصحيح على  
 عدم جواز الدفع اليه وان كانت فقيرة لتكفي في الحاجة في كل وقت فيكون نصيبه في الحقيقة انما يخص هذه التوسعة







يظهر من غير ما ايقن كانه في جواز اداءه عند قضاؤه في كل حال في قوله وجعل  
 وكذا في قوله ولو امتنع اهـ باجماع العلماء نقل الاجماع في المعبر والمنه والكيل  
 عليه بعد الاجماع اهـ في بحث الوضوء والصلوة ومقتضى ذلك ان يكون واجبة على الفعل  
 وهو الدفع الى المستحق او وكلمة في الاخذ وحمل لوجوده فيكون معياره له لا حاله  
 اذ ليست هي الخطرة بالمال فيكون تأخيرها مستكلاً وان لم يكن في زكوة ولم ينفك عنها لا  
 الفعل الاختيار لا يمكن تحقيقه بغير علمه باعنه فمعلوم انه اعطى الا بانها زكوة الا ان  
 بقي الزكوة له اسراده فيجعلها بقصد الزكوة ولا بد من ما مل في دخولها في وجوب  
 اعطائها بحيث يحصل البراءة اليقينية في ذلك في ثبوتها في الاخذ فيكون وقت الدفع  
 لا يكون بقصد انها لم ولم ينفك عنها بل فيكون كانه الظاهر على الاخذ انها زكوة اعطى  
 او وجهه في بعد انقضاء العيني شكل احتياها من الزكوة لانها في الخارج كمالها في الاجماع  
 واكثر العائنه وجوب مقارنتها للدفع صريح بذلك في الزكوة ثم نقل في بعض العامة نحو  
 المتقدم من مانع يسير ونقل الاغراض عليه بان ما سبق ان لم يستلم فلا يكون الدفع غير النسيئة  
 وانما سنيدهم تحقيق المقارنة ثم قال في ذلك نامل وخرج انه لا نامل فيه بعد تسليم اشتراط النسيئة  
 في الزكوة لما عرفت في بحث الوضوء والصلوة ثم ذكر عبارة الارشاد وهو قوله ولو لم يرد بعد  
 الدفع احتل الاجزاء وقال هو الوجه الاجماع بقا العيني لبقائها في ملكه فمضاهيها ان  
 وفيه ما عرفت ثم قال كذا عند التلخيص في علم الفاضل بالمال لثبوت العوض في ذمته من  
 الدينون ما مع العلم فشكل لانها الصانع وكلام شيخ مشرع بعد الاجزاء بالنسيئة بعد الدفع  
 اقول نقل الاختيار بغير حيلة فانه لا يتحقق في المفروض انه لم يعط بانها زكوة بل نحو آخر  
 فكيف يتأتى علم الفاضل وقت الدفع غير ذلك الخوتم ربما يتوهم انها زكوة لانها اعطيت بانها  
 زكوة وسلم على انقضاء تلك الخوف فالتلف نعم ان اعطاه نحو لا يكون في سلبها على الانكشاف  
 محالاً واحل بذلك مع ذلك بالتلف لثبوتها وان خرج من المقام ولا حل في مسئلة من ادان ثم

حال الدفع

انقضاء

بمن الزكوة ولم يتامل فيه صدقاً في مثل العلامة والشيخ واقرها ايضاً في الاحتياط في دفع كالا  
 يخفى كانه من حقه امانة من الزكاة فيكون من الامانة الشريعة او المالكية فلا شك في ان قوله عليك  
 الذي عندك امانة زكوة من دفع زكوة اياه فالمراد من الدفع هو نقل المالك جعل الفقير كالا  
 يقول ارفع هذه الدراهم او الدنانير يكون لك زكوة او يقول او برحمتي بالاضمة في نسيئة من دفع  
 حاجته الا من يدفع اليه او يثبت ايمته كمال الامن راضيه الاخر ذلك من البديهة عدم اشتراط  
 الدفع بالمعنى الذي توهم وكيف يكون لاحد ان يشرط ذلك لوجبه ويعتبره فالزاعج لفظ لا  
 يناسب بل المعنى الحقيقي للدفع لا يربط صلا بل المراد ليس الا اجماع المال في ملكه المالك  
 الفقير او ما يرضى بكونه بل لو دفع بانها زكوة ثم ظهر على الاخذ ارفع عدم وجوب الزكوة عليه  
 وانما توهم من حال المحول مثلاً في حال الخلو ان الدفع لا كان بنسيئة الزكوة لا يقع فيه اصلاً الا ان  
 ينسب كماله الوجوب ولم انجسب كونه به او دينا او غيرهما ما جاز له لم ينفع اصلاً  
 فاعطائه الزكوة والخالص ان دفع غير الزكوة غرضه الزكوة ولو كانا اختياراً لربان للاجماع  
 كل واحد منهما بنسيئة نفسه مقارنته له ويجوز الاختيار لوجوده وعدمه سواء كان له حال في  
 جميع الافعال البعثة وغيرها في غير النسيئة لا بد فيه من المقارنة ومحال عدمها الا ان يرد  
 من النسيئة في الاخذ في بحث الوضوء والصلوة فده ساعدت له ايضاً ولا بد  
 قدر التحقيق في الوضوء قولنا في القائل بعد اجراء ذلك في الاجزاء ابن ادرس على ما  
 نقل في الدرر واختاره هو ايضاً معللاً بعدم دليل على ثبوت ذلك في توقف المرأة اليقينية  
 على الدفع الى المستحق اقول اذا حصل المستحق شخصاً وكيلاً في الاخذ فلا شك في ان ذلك كمال  
 بالوكيل فقل فعله كما لو كانت في موضع الوكالة والمسلم في جميع موارد ما بذلك لا يظهر  
 ان مراد المصنف من الوكيل في جازية وكل المالك الفقير وان ذلك لما قال في الشيخ والمصنف  
 في ان المالك عند الدفع الى الوكيل لم ينو الوكيل عند الدفع الى المستحق لم يخبره بل في  
 المذكورة انه لم يخبره عندنا وشيخنا ظاهر في الاتفاق ولعل وجه ما ذكرناه من ان الدفع

بالمال وان لم يكن ما  
 عنه ومنه فلا وجه لذلك  
 في وجهه







سبما بعد ملأ خطه الاجاز والواردة في انقطة الملوك على سواه ان في المقام  
ما رواه في الكافي عن محمد بن ابراهيم بن يحيى رفعه عن الصادق عليه السلام قال يود الرجل ان يراه  
عن مكاتبه وبنى امراته وعبدته النفران والجوهر فوافق عليه ما به وقال الصدوق  
الامام في دين الامية انهم كانوا ملوك مسلم او ذم فليدفع عنه فطرته ولم يثبت المقام  
اصح وتمام الكلام ان الله واسقطها او سيجر الخفي في ذلك الله قول الامام  
والصحيح اه قال في الامام في دين الامية انهم كانوا الفطرة واجبة بحسب على الرجل ان يخرجها  
من نفسه وعن كل من يقول من صغير او كبير او عبده ذكرا وانثى صغيرا او صاعا علم ربيب او  
صاعا علم صغيرا او صاعا علم نبوا افضل ذلك التتر قال في المنتهى بحسب ان يخرج عن نفسه وعن بقوله  
ايرى منه ذهب علمنا اجمع وهو ما هو قول اكثر ائمة العلم الا باجته فانه غير الولاية الكافة  
فقد لا ياتى له بحسب عليه فطرة وقال في التذكرة للشيخ ما من ان يكون العبد له واجبة او برعا  
شرا ان يضم اجبتا او تبعا او صنف او هو في عياله عند علمنا اجمع وفي المعية افضل كل زيادة  
قوله وبهذه الحال وهو في عياله والاما الاجاز فلم يكثره شل حتى صغر الحال انه سال الصادق عن  
الفطرة فقال على الصغير والكبير والعبد على كل ان صاع من فطرة او صاع من فطر او صاع  
من ربيب وصححه ليعبد الرجل هذا عنه ما انه ذكر صدقة الفطرة انها بحسب على كل صغير وكبير  
او عبده ذكرا وانثى صاع من فطر او صاع من ربيب او صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر  
او فطر معوية وخشب الناس عدل الناس انك نصف الصاع من فطرة وصححه عبد الله بن سنان  
عنه قال كل من ضمنته اليك اهلك او حاد ملوك فليدفع ان يود الفطرة عنه الحديث وصححه  
عنه صدقة الفطرة فقال على كل من يقول الرجل على العبد والصغير والكبير صاع من فطر او نصف  
صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر او صاع من فطر  
فيضم يوم الفطر يود عنه الفطرة فقال في الفطرة واجبة على كل من يقول من ذكرا وانثى او صغيرا  
كبير او حاد ملوك وصححه ليعبد عنه ما قال صدقة الفطرة قال على كل من سأل عنك الصغير والكبير

ولم يرد الملوك والغمر الفقير على كل ان صاع من حنطة او شعير او صاع من تمر او زبيب  
لفطرة المسلمين وقال المترجبل في الذخيرة نصف صاع من حنطة او  
شعير او صاع من تمر او زبيب في الفقة غير محمد بن مسلم غير البازع انه سأل عما  
يجب على الرجل في ائمة من صدقة الفطرة فقال تصدق من جميع من يعول ثم اوجبه  
او صغير او كبير ما درك منهم الصلوة له خير ذلك من الاجار وروها ما من مرفوعة  
عبد بن ابراهيم بن يحيى عن الصادق ومثلهما رواية الشيخ في سب عن ابن محبوب عن علي بن  
عمر حاد بن جهم عن حماد بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن معتب عن الصادق انه قال لكل  
فاعط عن عبائنا الفطرة واعطه الرزق والمجمل والمذبح اصدافك ان تركت  
منهم ان تاخوت عليه القوت قلت وما القوت قال الموت في اليوم  
فما كنت الرضا للما حوز من محض الاسلام وكل ما فيه محض الحق ان زكاة الفطرة مرفوعة  
على كل رأس صغير او كبير او حاد او جده ذكر او انثى من الحنطة والشعير والتمر والزبيب  
صاع وهو اربعة امداد ولا يجوز فيها الا الا اربعة امداد والما في الصحيح هو  
صحيح صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن والعل عليه السلام في جواب نعم الفطرة  
عليه ما ذكره لما ذكره فتدبر وفي قوله لا الا من ذكره لكم فلوله في جواب نعم الفطرة  
واجبه على كل من يعول في اخر الحديث اوضح شعرا على ذلك واول بر دلالة عليه  
في غاية الوضوح ويدل عليه ايضا ما ذكرنا من الاما في غير التذكرة وغير ما مضى في الاما  
ذكره المصنف من ظهور الاخبار في كونها واجبة ما با بعد للعلولة خاصة وقد عرفت ما مضى  
في ما رواه ابان بن عثمان في الصحيح وهو محمد بن ابي بصير عن الصادق عن سنان بن عبد الله عن حماد بن عمار  
عن ابيه قال صدقة الفطرة على كل صغير او كبير او حاد او جده من كل من يعول بغير نفق  
عليه صاع من تمر او صاع من شعير او صاع من زبيب فما كان في زمن عثمان بن حذاف بن  
قحط في حنطة ذلك ما روي في كون الفطرة عن النفق وعن كل من يعول والقابل فاف



الحال هذه البرقة وعرفنا بما يجمله ان يكون حين كانوا بالفرقة بيننا مقدار  
صالح من الفئات المبرورة بقطعة من ثقتك وعرفنا بقول فكما ان الصاع منها داخل في  
تعريف الفطرة هكذا يكون غير نقول قد برر مع ان الاصل برأيه الذمة والاصل عدم الوجوب  
الامام ثبت ولم يثبت له ربه ما ذكره بعضه ايقه عدم التوصل لذكر خصائص الضيف  
في اجاب ركنية بل اقتصر وام على ذكر العيال كما هو الحال في غير الضيف ايضا كما لا يخفى  
وقال المرتضى في الانتصار ما انفردت به الامامية القول بان فرائض غيره  
طول نذر مضان كتب عليه اخراج الفطرة عنه وقال الشيخ في الخلاف رور اصحابنا  
فرائض اننا طول نذر مضان ويكفر بعبودته لانه فطرته كما نقل عن المفيد  
ان المعصية النصف الاخر من الزهر واجتراب ابن ادريس بليدين فرائضه واختاره  
في المنج واجتبه في التذكرة اخبرني عن الزهر ببيت بهل شمال وهو في حياضه ونقل  
في التذكرة عن جماعة من اصحاب الاكثاف بالعبادة الاخرى ذلك نقل عن المعصية  
ونقل في حياضه منهم الاكثاف بجزء من شهر ببيت بهل شمال وهو في حياضه  
هو وقد عرفنا ان المعصية في العبلولة عرفا وقبلا انه اختاره المصنف كونه فطرته  
على من يقول لها خاصة موافقا لصاحب المدارك وصاحب الذخيرة استنادا الى  
تدبير الحكم في الاجابة على العبلولة وقد عرفنا كذا الاكثر على وجوب فطرة الزوجة  
على زوجها وفطرة المملوك على مالكه كذا استنادا الى الاجابة على وجوبها على  
الزوجة والمملوك فردوه من اشتراط العبلولة وذكرنا ما هو من صحة صفواته في حال صحته  
اي جسد الزوجه صالحة بعد عن الصحة قال صدقة الفطرة على كل راس من اهلك الصغير والكبير  
هو والمملوك الى غير ذلك والما الاخبار المنقولة لذكر العبلولة واعتبارها بمن يجب عبلولته  
واصلها الركنية نفقته اذ واجب النفقة عنه هم داخل في العيال وهذا وان  
كان ظاهر بعض الاخبار مثل صحة عبد الرحمن في حج غير الكاظم غير من ينفق على رجل ليس

العيال  
عبد الله لا يملك نفقته كسوته كونه عليه فطرته قال الامام يكون على عياله صدقة دونه وقال  
الولد والمملوك والزوجة وام الولد كذا ظاهر ما لم يقولوا به وخلاف الظاهر مع ان يكون  
مجتبه مقابلا للاخبار الصحيحة المذكورة المتضمنة لقولهم كل من يقول انظم في اعتبار فطرته العبلولة  
بل في صحة ابان غرضه من يقول بن ينفق عليه مع انه لا يجوز جعل من يقول من يجب عبلولته  
لنفاة الاجماع بل الضرورة والاجابة الصحيح والمعتدة الكثرة الا ان في من يجب عبلولته واخر  
العيال شرعا وهو اعلم من عبلولته او يتبرع بها يكون من يقول له اعلم ان كذا يقول او شرعا  
ويكون الفقهاء به عليه كونه من اهل الشجر والنجرة في هذا الفن وانه لا وجه لانهم يصيب العسلان عدم  
الاطاعة في النفقة الواجبة سيما كونهما في الناس سببا للتخفيف في التكليف ويرفع اليد عن الفطرة  
التي كانت واجبة عليه بابعاد الطاعة والامتناع مع انه تركت لحرف الموت والاعطاش  
لما في هذه الفئات في بعض السنين او في هذه الصورة في العموم يرجح كون المراد ما ذكره سابع منهم  
وان ذلك اوفق لطواير الاخبار والافراد ستعرف كلام الشيخ والفاضلين وابن ادريس في ذلك  
بظاهر غيرنا ايقه كل من ظاهر كلام الفاضلين ويشهد الاجماع على ذلك واما ابن ادريس فاوضح  
الاجماع على صحة الزوجه والمص والمفق في مقام الرد عليه ونهاية الطعن والمناقضة قال ما عرفنا  
من فقهاء الاسلام فضلا عن الامامية اوجب الفطرة على الزوجة من حيث من ليس يجب فطرة الاخر  
يجب مؤنته او تبرع بها عليه الا ما قال وهو في غاية الظهور في بطلان دعواه بالنسبة الى واجب  
النفقة اذ لو كان هذا ايقه محال احد من المسلمين والشد لا تنص لمقام الطعن عليه فانه كما  
لا يخفى على المتأمل كلامه مع انه ذلك يظهر ايقه كلامه في المملوك كما ستعرف في المملوك  
قد عرفت ان الحال في الزوجة ايقه كل كذا العلامة قال اجمع اهل العلم كذا على وجوب اخراج الفطرة  
عن العبد الحار غير المكاتبين في المعصية لانهم قالوا بالان نفقة واجبة على المولى فينبغي  
العموم بما يجب الفطرة غير كل من يقول وقال في المعصية يجب الفطرة عن عبد الغائب الذي يعلم جوده  
والابن والمردون والمغصوب به قال ان فرائضهم اهل العلم وقال ابو حنيفة لا يكون تركه

كف ما يقول في الفطرة  
واجب عليك ان كنت حرا  
والفطرة عرض السن لا  
اعطى جعل الواحدة  
كيت اكل جعل كانت الفطرة  
على وكنيت ما سوت فطرت



لسقوط نفقة كما سقطت الزكاة ان الفطرة يجب على كل من يجب ان يقول وبالرقي بلزم  
 ويجب الفطرة وحجة ضيقة لاننا لم نعلم ان النفقة سقطت عن المالك في الذخيرة وقيل ان  
 الفطرة لا تسقط عن العيول ولو توجه لما ذكرنا من انه قول قد ظهر الحال ثم قال بعد ذلك الطان  
 القريب لا تسقط نفقة الاعم العيول لما مر مرارا وذكر المصنف العلامة غير الشيخ انه قال لا يوان والامام  
 والاولاد والابناء انما كانوا معسرين كان نفقتهم وخطرتهم عليه واجتبه عليه بكونهم واجبه النفقة ثم رد  
 بكونهم الفطرة تابعة للنفقة لا الوجوب وهو من انه قول قد ظهر الحال ما ذكرناه في ذلك في مثل  
 جميعه صفوان في كسبي بن عمار الصبي انه قال الواجب عليك ان تعط نفقة ابنتك المملوكة  
 وحادك وسحرى كسنا واما الفطرة مع ان العلامة صرح بما ذكرناه وما استدكره فان الفطرة  
 تابعة لوجوب النفقة فلا حظ في العلم انه من المهور وجوب فطرة المملوك على مولاه ولو كانت  
 تحر بعضه وجب على المولى بالنسبة وعلى نفسه ايضاً كك بشرط وجوبها عليه في البلوغ والعقل  
 والنفق والاسلام وان لم يشترط في ذلك هذا المولى فما عليه كماله بالنسبة الى مولاه فان  
 فطرته عليه كلامه وشرائطه من ذلك كما عرفت ونقول عن الميسرة انه قد سقطت الزكاة عنه  
 غير بعضه وغير مولاه ايضاً او لم يعلم معلوماً انه ليس بحري فله حكم نفسه ولا هو مملوك فيجب كونه  
 على مالكة لا قد تحر بعضه ولا هو في عيولته مولاه فيكونه فطرته كالحائز العيولته واستدل في المنتصر  
 على تخارجه بان النصف المملوك يجب نفقته على المالك فيكون فطرته لازمة له واما النصف الحر  
 فلا يجب على السيد ان زكوة لانه لا يتعلق به الرقة بل كونه زكوة واجبه عليه واما ملك تجرته لو كانت  
 الزكوة عملاً بالعموم في الذخيرة فنظره المحتج ثم قال على ما ذكره الصدوق من وجوب فطرة المكاتب  
 على نفسه وان لم تجز منه شرطا لوجوبه منا اوله ولو قيد بغيره عليه الفطرة ان ملكك يا حجت الزكوة  
 كان قوماً معلوماً لانه انه قول ظاهر ما رواه الصدوق المملوك الذي تملكه مملوك واخرج نفقته  
 المكاتب عن المجوز في المال واما الكلام في ذلك من غير الفقهاء ان المملوك سبب لوجوب الفطرة  
 على المالك وكلف وجوب النفقة وحران مملوك اليتيم يعطى فطرته من مال اليتيم فاذا ذكره العلامة امله ما

الاني

وادق بابر الاحكام المتعلقة بمثل المقام منه ما مر في زكوة المال وان رج سلم العموم هناك  
 فلاحظه فاعلم ان العيال لو كانت غايبة عن المعبول يجب عليه فطرته وتجوز ان يعطى  
 فطرته او يامر العيال فيعطى فهو المعيل لما رواه الكليني عن محمد بن اسمعيل عن الفضيل بن شاذان  
 عن حماد بن دراج والشيخ عن حماد بن اسد عن ابن ابي عمير عن حماد بن دراج عن حماد بن عمار قال لا بأس  
 ان يعطى الرجل من عياله من عبد مملوك او ماهر من ميسرة او غايبة عنهم من ميسرة او ماهر من ميسرة  
 جميع حد الشهادة وحققنا في الرجال وكذا كون عياله من ميسرة نفقة مع ان الاصل شرعاً هو البقاء  
 حتى يثبت خلافه فلهذا يجب ان يعيله يبعث بالحياتج اليه ويترتب عليه سائر الاحكام الشرعية  
 من عدم فطرته بالعدم التصرف فيه وعدم استعماله وعدم الزوج وحجة العتيق واما ان كانت  
 ومن هذا رواه الكليني عن ابي ناسم بن جعفر في الصحيح قال لا بأس ان ياتى العتيق من ميسرة  
 الجوز ان ينفقه في كفارة الظهار قال لا بأس به ما لم يعرف منه مونساً او روايات محمد بن ابي  
 فادق من الفاضلين بعد الشيخ في الخلاف من عدم وجوب فطرة المملوك الغائب محققين بعدم  
 الحيوة فيه ما فيه وما في الذخيرة من عدم حجة الاصل في البقاء فيه ايضاً ما في الاصل في الاستصحاب حجة  
 عند الاصل كسائر الميسرة وليس حجة من الاخبار والاستقراء في غاية الوضوح كما حققنا في رسالة  
 فيه مع ان اصله البقاء لا تامل في حجة اجماعه وادق في الاخبار كما لا يخفى واعجب منه انه قال وقد عرض  
 هذا الاصل باصالة الزكاة او الاصل في الزكاة فاعلم ان نفقته ليس شرعاً واصل البقاء هو الميسرة  
 وعلى ذلك المدار في الفقه والقضاء وعلى المسلك في الاصل مع ان الاصل في الزكاة هو العيال  
 ايضاً وعنده من عند غيره ايضاً انه يجب على المعيل يجب على العيال في بعض الوجوه مع ان كونهم  
 براءة الذمة في وجوب النفقة باطل جازماً وجوب الفطرة تابع له كما عرفت واعترف به في  
 صورة ضايع لا اتفاق وكيفية بكونه انما يبعث بالنفقة بعد عدم معلومته البقاء كما لا يخفى بان  
 يكون له في الذخيرة قال نص على ذلك الحق في المعبر بالنصر والاجماع اما الاجماع فقد اصابه  
 الفاضلان واما النص فهو صحيح معاً ومن عارضه عن مولد البلية الفطرة على فطرته قال لا

اولا



خرج التهر قال وما نعلم به ودر سلم ليد الفطر على فطرة قال لا روي في الصحيح المحدث الثالث  
 قوله في فطره فخرج التهر فطره من ان يترك ان يركب عليه ان العبرة في الوجوب عنه هو بضعه هذا  
 بوله بعد رويته للحلال قبل فطره الشخص كسب منه ولذا انفق الحق ما ذكرنا عنه وان كان له ما  
 يدرك الحلال لا يكون قبله بغيره يدرك اول الحلال قال فييب بعد ذكر الصحيح المذكور قد روي انه ان  
 ولد قبل الزوال يخرج عنه الفطرة ولكن لم يسم ذلك بحول على الاستحباب وروى الفخر في الاستحباب  
 قال في الذخيرة بعد وجوبه من الاستحباب وهو ان وقت وجوب الفطرة يوم العيد قبل  
 صلوة العيد وظاهر من ان ذلك وقت تعلق الوجوب لا وقت وجوب الفطرة لا يخرج حجب فطره  
 فالظن عنه من حيث صدق العيول في ذلك الوقت وذلك وقت التكليف التهر اقول هذا  
 التفرق منهم انهم منهم وروى الصدوق في محله من سلم عن ابي فرجه انه سأل عما يجب على الرجل من  
 صدقة الفطرة قال صدق من جميع فربما يكون اوجبه او صغيرا او كبير فمادر كمن منهم الصلح وفي  
 الوقت قال لعل اريد بالصلح صلوة العيد وباركها او اكلتها فطره فخرج في فطره قبلتها  
 اقول الفطرة ذلك يكون من قبل رويته او اكلها او اكلها فطره فخرج في فطره قبلتها  
 انه اجاز عن متفق عليه بين الاصحاب الا في استدر كعدم فطره واحد منهم وكون الفطرة ما يعم به السلوك  
 ويؤخر عليه الدواعي فلو كان الواجب ان لا يشترطها بالنسبة فتورع على ان الامر صاير بالحق  
 وبتبع الاجازة فيها وكونه المال يكتف عن ذلك وخرج دلالته في الشورى مما ذكره في قوله  
 الا ثلثا نكرة في سياق النفي بعد العموم وبظهر من الاجازة ان يكون لفطرة صدقة او فطره فطره  
 مرة لا يزيد كما لا يفرق على المتأخرين ونظيره صريح من يزيد كون الفطرة من الضيف العيال  
 وعلى نهج سائر العيال كما لا يفرق كون الاصل ثلثة الذمة والا صلح من زيادة التكليف وبالمجمل  
 ظهر ان فطرة الضيف انما من العيول خاصة والاجازة المتواترة الواردة في فطرة كل من يعول  
 متفقة على سياق واحد وعدم تفاوت اصله قول ابن ادریس في خصوص الضيف ما يعالجه  
 حكم ظاهر في الخ بعد ما نقل ذلك عنه قال ان فطره مع عيال الضيف كحكم يجب ان يركب

عن غيره فوجدوا الاطلاق قالوا لنفقوا ان نقول ان كان المضيف مورا وجب عليه ان يخرج فطره ولا  
 على الضيف ان يخرج عن نفسه في سوا الخ المضيف عنه ام لا ان كان مورا وجب على المضيف  
 ان يخرج عن نفسه واستدل على الاول بقوله لا ثلثا في الصدقة وعلى الثاني بما روي في فطره  
 في الاول ولعله ليس بكانه لا وقت مع ان الاطلاق اللام حقيقة في الجنس كل هو الحق والمسلم عنه  
 الموقن فتم جوازه في الذخيرة واحتمل بعضهم سقوط مطلقا في الصورة الثانية اخرى  
 المضيف فلا عار واما غير الضيف فلكان في العيول وفيه ما يثبت لبقا العيال مثل قوله  
 من تمام الصيام وغير ذلك مما حاله عدم مصادم احد وفي الموصلة اقول وقع الخلاف  
 في الزوجة في مواضع الاول والممكن واجبة النفقة على الزوج فالأكثر على عدم الوجوب على  
 الزوج الا مع العيول تبرعا ومرتدا وباريس الوجوب عليه حتى تقبلت انها وان كانت متعة  
 ولا يخرج عنها شديدة الا ان يكون قاطنا وجوب نفقتها على الزوج كمن تقبل الاجماع عليه فافتراده  
 بمكانه لان الفطر على عدم الوجوب كما ان الاجازة لا يملك وبالمجمل هو ما ذكرنا في محله الثاني  
 انما عليها الزوج وكانت واجبة النفقة عليه فالأكثر على الوجوب على الزوج كمن تقبلت انها وان كانت متعة  
 الموصلة او كان تزوجها معا ففطره لا يجب على واحد منها لاعتبار الزوج وكونها عالة كما  
 في التزويج واوجب ابن ادریس عليها لانها من نصيب الزوج والشروط موجود فيها وانما تنقصها  
 اذا وجب على الزوج وقال في الخ والافرن ان نقول ان بلغ الاعراف الزوج الا في فطره  
 نفقة الزوجة بان لا يفسد منه شر فالق ما قال ابن ادریس ان لم يبلغ ذلك فانه كان الزوج  
 ينفق عليها مع اعراضه ولا فطرة له فالق ما قال الشيخ واستدل الاول بانها العيول الموجبة  
 للسقوط عنها فينفق العيال سائمة عن المعارض على الثاني محقق العيول الموجبة للسقوط عنها  
 الاعراف الموجبة للسقوط عنه واستضعف الشبهة في الثاني بانها العيول والنفقة انما تسقط لفطرة  
 مع عليها وادائها لا مطلقا وهو القول في الخ ان التحقيق ان الفطرة ان كانت بالاصالة على الزوج  
 سقطت لاعتراضه عنها وان كانت بالاصالة على الزوج وانما يحلها الزوج سقطت عنه ففطره



ووجبت عليها علما بالاصول في البيان نظام الاصل وجوبها على الزوج اصالته مع ياره لا مطلقا  
فيستقر الوجه اصالته مع ياره للعمومات الثلاثة غير العارض ولو اختلفت اذ قد عرفت ان  
وقوع الخلاف في الاستصحاب في الصورتين وانما يلاحظ القوم انهما ليسا غير العارض برقع  
الاشكال في الصورتين فيكون تفاوت اصالته جدا او جهاه اقول ان هذا هو المدعى في  
البعد عن الصدوق في المنع والهداية ومرتبة اليه في ذلك من ان الامامية لا تتركب الا في اربعة  
ايضا ما مر من بعض الاسلام وكذا الاجابة في الموافقة لمحض الاسلام من صحة خطبة سعد بن مسعود  
احمد بن محمد الكوفي الاقتصار على الاربعة ذلك صحة ما يصر القوم في الرضا من الفطرة صاع من خطبة  
من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا  
ذكره الا انه ورد صاع كثيرة في الاقتصار على الثلث مع الاختلاف فيها وصح في الاقتصار  
على الاربع كغير موضع في نسخة النزهة كما مر في صحة اليه في جبهه الرضا ووافقا كما مر في صحة القدر  
التي عرفت في الاختلاف في كثرة مع انه يظهر من الاجابة وقوع الاختلاف في زمانهم عن شرا  
رواه الشيخ عن ابيهم محمد بن الحسن قال اختلفت الروايات في الفطرة فكتب في العسكر رسالة  
عن ذلك فكتب ان الفطرة صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا  
والبيان في البحرين والعراق وفارس والاهواز وما كان من النعم على اهل اوساط انهم ربيب على  
اهل الخنجر بركة الموصل والجمال كلها براون شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا  
والرقيق منهم الربيب صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا  
والفطرة عيكت على الناس كلهم ومن يقول من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا صاع من شعروا  
وزنا ستة ابطال برطل المدينة والطرانة وخمس وستون وعاليون الفطرة الفاو مائة وسبعين  
ورما في الصبي عن المشهور عن زرارة وابن مسكن في الله فقال الفطرة على كل قوم في الفطرة  
لبن او زبيب غيره وفي بعض ابيهم عن عروة عن الله فقال الفطرة على كل قوم في الفطرة  
ان زبور الفطرة في ذلك القوت لا غير ذلك ما ذكره وجه اجابته في المشهور القوت الغالب وقال في غير

الاهل

الاضابط اخراج ما كان في غالبها كالخطة والشيء والتميز والربيب لا زورا لا قطره والدين  
منهيب علما والاجماع المنقول في الخلاف كما نقله الله والاحكام واضح وفي البصر  
هو صحة معوية بن عمار عن الله قال اعطى صاحب الامر البقرة والتميز الفطرة على كل قوم  
والثلاثة ضعيف اقول ليس كذلك فانهم صرحوا في ابن مسكان ليس في طريقه الا بعد من الله  
عروة بن بن عبد الرحمن الشقة ليس ولم يتاخر في الابن الوليد وبعض من بعده الساع ليس مكانه  
كالحق في الرجال ولا يكاد يوجد صحيح بل جميع احاد سنده عن طعن من يراي يكون الطعن  
في غاية الشدة الا ان المشهور المعروف علاج الطعن والبناء على التوثيق فلو كان ذلك يوجب  
الضعيف لم يوجد صحيح مع ان التوثيق في المقام موجود فلهذا وجه الساع وقيل وجهه ان  
بن عيسى كان الله حديث عروة بن بن عبد الرحمن الشقة ولم يكن في الاداء بعده وكان ابن الوليد لا يصر بهذا  
ومعلوم انه غير مرض لان العبرة بحال الاداء كما هو الحال في التوثيق كالحق في هذه الاصل  
لم يكن في جميع عمره ثقة في كثير من الروايات كذا في الفطرة او فطحة او امثال ذلك من غير  
لا يصر ابن مسكان وابن الغيرة وغيرهم وعنده ذلك مما ذكره في حال في صحة عروة بن عمار في  
من اجبت العصاة والاروايا ابراهيم بن محمد الله في فاسخ نقلا عن اجماع الطائفة على العدا مع  
الضعيف منها خبر بالشرية والاجماع المنقولة والاختلاف في ذلك في الاحاديث  
الصحيحة كما يشهد في جملة يحصل الوين العظيم في التمسك بصحح لاثبات مذهب الصدوقين  
وعنده مع انه ما دل على كونها من الاجماع الاربعة بضعه كونها الاطلاق بغير في الافراد الغالبة  
ولذا وقع التصريح في الصحيح بالاقطع من غيره ايضا وبعضه ما غير ما في الاخبار الصحيحة وما ذكره  
صحة اخراج صاع واحد من جنس لما عرفت من المعتبر هو القوت الغالب في جملة قولهم الفطرة  
كل قوم ما بعد في عدا لانهم في قولهم على كل من اقات قوتا فعليه ان يورد من ذلك القوت وغير  
ثم قال ولانه اذا اخرج احد الضعيفين فقد خرج عن عداية فيستقر في النصف الاخر لانه قد كان خبر فيه  
بقدر اجماع الا وانيست صحيحا لا يستحب ولا انما الضعيفين انما هو الاو جاز اخراجه على انه

٢٩







[illegible]

ولا تكتب في النسخة في المحل منها  
بعد التمام القول على من ينفذ حكم  
مع ما يندب مودياتها وان لم يدر  
الظاهر لا يجوز الا على الغير ان لا  
يأخذ حكم



[illegible]



